

Distr.: General
23 May 2007

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الحادية والستون
البنود ١٣ و ١٤ و ٨٧ و ٩٣ و ١٠٠ من
جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في
منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أفيد سموكم الكريم بأن المملكة العربية السعودية تتولى حالياً رئاسة
الجامعة العربية لعام ٢٠٠٧ وقد انعقدت القمة العربية التاسعة عشر في الرياض خلال الفترة
من ٩-١٠ ربيع الأول ١٤٢٨ الموافق ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧.

لذا أرفق لسموكم قرارات القمة العربية المشار إليها أعلاه لاتخاذ ما ترونه مناسباً
حيال إصدار القرارات المرفقة (انظر المرفق) كوثيقة من وثائق الجمعية العامة لدورتها (٦١)
على البنود التالية (١٣ و ١٤ و ٨٧ و ٩٣ و ١٠٠) وتعيمها على الدول الأعضاء لدى
الأمم المتحدة.

(توقيع) عبد اللطيف حسين سلام
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق

الرسالة المؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

ق/١٩(٠٣/٠٧)/٦١ - و(٢٥٨)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

قطاع مجلس الجامعة

إدارة شؤون مجلس الجامعة

مجلس

جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (١٩)

الرياض - المملكة العربية السعودية

٩-١٠ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٨-٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٧

- القرارات.
- إعلان الرياض.
- خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في الجلسة الافتتاحية.
- خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية.
- البيان الصادر عن اجتماع المنظمات الإقليمية والدولية بشأن عملية السلام في دارفور.
- البيان الصادر عن اجتماع المنظمات الإقليمية والدولية بشأن الصومال.
- قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (١٩).

المحتويات

الصفحة	رقم القرار	الموضوع	مسلسل البند
٨	٣٦٢	- تقرير رئاسة القمة عن نشاط هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.	<u>أولاً: التقارير المرفوعة إلى القمة:</u>
٨	٣٦٣	- تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.	
٩	٣٦٤	القمة العربية التشاورية.	<u>ثانياً:</u>
١٠	٣٦٥	الدعوة لعقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.	<u>ثالثاً:</u>
١١	٣٦٦	الأمن القومي العربي.	<u>رابعاً:</u>

الجدال السياسي:

١٢	٣٦٧	تفعيل مبادرة السلام العربية.	<u>خامساً:</u> <u>القضية الفلسطينية</u> <u>والصراع العربي</u> <u>الإسرائيلي</u> <u>ومستجداته:</u>
١٣	٣٦٨	دعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.	
١٤	٣٦٩	تطورات القضية الفلسطينية.	
١٦	٣٧٠	برنامج عربي لاستكمال ودعم المؤسسات الفلسطينية المتخصصة وتأهيل الكوادر الفنية الفلسطينية تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية وتسيير شؤونها المدنية.	
١٧	٣٧١	دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني.	
١٨	٣٧٢	إدراج إسرائيل موقع القدس على قائمتها التمهيدية في قائمة التراث العالمي في منظمة اليونسكو.	
١٨	٣٧٣	الجولان العربي السوري المحتل.	
٢١	٣٧٤	التضامن مع لبنان ودعمه.	
٢٤	٣٧٥	تطورات الوضع في العراق.	
			<u>سادساً:</u>

الصفحة	رقم القرار	الموضوع	مسلسل البند
٢٧	٣٧٦	احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي.	<u>سابعاً:</u>
٢٩	٣٧٧	معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيري.	<u>ثامناً:</u>
٣٠	٣٧٨	رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية.	<u>تاسعاً:</u>
٣١	٣٧٩	دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان.	<u>عاشرًا:</u>
٣٤	٣٨٠	دعم جمهورية الصومال.	<u>الحادي عشر:</u>
٣٦	٣٨١	دعم جمهورية القمر المتحدة.	<u>الثاني عشر:</u>
٣٧	٣٨٢	بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.	<u>الثالث عشر:</u>
٣٩	٣٨٣	تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية.	<u>الرابع عشر:</u>
٤١	٣٨٤	وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.	<u>الخامس عشر:</u>
٤١	٣٨٥	الإرهاب الدولي وسبل مكافحته.	<u>السادس عشر:</u>
٤٣	٣٨٦	التعاون العربي الأفريقي.	<u>السابع عشر:</u>
٤٤	٣٨٧	التعاون العربي الأوروبي.	<u>العلاقات العربية مع</u>
٤٥	٣٨٨	التعاون العربي مع جمهورية الصين الشعبية.	<u>التجمعات الدولية والإقليمية</u>
٤٦	٣٨٩	التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية.	
٤٧	٣٩٠	دعم حوار الحضارات.	<u>الثامن عشر:</u>

الصفحة	رقم القرار	الموضوع	مسلسل البند
٤٨	٣٩١	وضع خطة عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.	<u>التاسع عشر:</u>

المجال الاقتصادي والاجتماعي:

٤٨	٣٩٢	إقامة الاتحاد الجمركي العربي.	<u>العشرون:</u>
٤٩	٣٩٣	إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.	<u>الحادي والعشرون:</u>
٥٠	٣٩٤	تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي.	<u>الثاني والعشرون:</u>
٥١	٣٩٥	المشروع العربي لتحسين جودة المرافق الصحية.	<u>الثالث والعشرون:</u>
٥٢	٣٩٦	متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	<u>الرابع والعشرون:</u>
٥٣	٣٩٧	تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.	<u>الخامس والعشرون:</u>
٥٤	٣٩٨	النقل.	<u>السادس والعشرون:</u>
٥٥	٣٩٩	الربط الكهربائي العربي.	<u>السابع والعشرون:</u>
٥٦	٤٠٠	السياحة العربية.	<u>الثامن والعشرون:</u>
٥٦	٤٠١	تطوير ودعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة تأهيله.	<u>التاسع والعشرون:</u>

المجال المالي والإداري:

٥٨	٤٠٢	الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	<u>الثلاثون:</u>
٥٩	٤٠٣	توجيه الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية لاستضافتها القمة العادية (١٩) في مدينة الرياض.	<u>الحادي والثلاثون:</u>

٥٩	٤٠٤	موعد ومكان الدورة العادية (٢٠) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.	الثاني والثلاثون:
٦٠	—	إعلان الرياض.	—
٦٤	—	خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في الجلسة الافتتاحية في الجلسة الافتتاحية.	—
٦٧	—	خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية.	—
٧٨	—	البيان الصحفي الصادر عن اجتماع المنظمات الإقليمية والدولية على هامش أعمال القمة بشأن عملية السلام في دارفور	—
٧٩ ٨٠	—	Communiqué Meeting On Somalia On the Margins of the Arab Summit ترجمة البيان الصادر عن اجتماع المنظمات الإقليمية والدولية بشأن الصومال.	—
٨١	—	قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د. ع ١٩).	—

ج/١٩ (٠٧/٠٣) / ٠٤ - ق (٠١٧١)

القرارات

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (١٩)
الرياض - المملكة العربية السعودية
٩-١٠ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٨-٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٧

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
بعد استماعه إلى خطاب فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس
جمهورية السودان، ورئيس الدورة العادية (١٨) لمجلس الجامعة على
مستوى القمة،
• وبعد اطلاعه:

- على تقرير فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية
السودان المقدم إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك
ورؤساء وأمراء الدول العربية بشأن متابعة تنفيذ قرارات قمة
السودان د.ع (١٨) مارس/آذار ٢٠٠٦،
- وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،
- وعلى مذكرة الأمانة العامة،
- وعملاً بما جاء في النظام الأساسي للهيئة،
يقرر

توجيه الشكر لفخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية
السودان، ورئيس الدورة (١٨) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وإلى الدول
أعضاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات والأمين العام على ما بذلوه من
جهود مقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات قمة الخرطوم (٢٠٠٦).
(ق.ق: ٣٦٢ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
■ على تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي
المشترك،

التقارير المرفوعة إلى
القمة:
تقرير رئاسة القمة عن
نشاط هيئة متابعة تنفيذ
القرارات والالتزامات.

التقارير المرفوعة إلى
القمة:
تقرير الأمين العام عن
العمل العربي المشترك.

■ وعلى ملحق تقرير الأمين العام الخاص بمتابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي،
وعلى مذكرة الأمانة العامة،

يقرر

- ١- الإشادة بتقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك خلال الفترة ما بين القمتين.
 - ٢- أخذ العلم بما ورد في تقرير متابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي، وتوجيه الشكر للأمين العام، والتأكيد على تقديم تقارير دورية في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.
- (ق.ق : ٣٦٣ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

القمم العربية التشاورية.

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- استناداً إلى قرار قمة الخرطوم رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦، بشأن الدعوة إلى عقد قمة عربية تشاورية للنظر في الموضوعات المستجدة وتنسيق المواقف والسياسات العليا للدول العربية،
 - وبعد اطلاعه:

- على المادة (٣) من آلية الانعقاد الدوري للقمة،
- وعلى قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم ٦٦٦٧ د.ع (١٢٦) بتاريخ ٦/٩/٢٠٠٦، وعلى أوراق العمل المقدمة في هذا الشأن من جمهورية مصر العربية ومن الأمانة العامة للجامعة،
- وعلى تقرير الاجتماع الوزاري التحضيري لقمة الرياض في هذا الشأن،

يقرر

- ١- تأييد عقد قمة عربية تشاورية لمعالجة قضية عربية هامة أو عاجلة تستدعي التشاور لاتخاذ مواقف متجانسة أو مشتركة إزاءها.
- ٢- يتولى مجلس وزراء الخارجية العرب والأمين العام للجامعة التحضير لانعقاد القمة التشاورية.
- ٣- يحق لأي دولة عضو بالجامعة العربية وللأمين العام للجامعة الدعوة إلى

- عقد القمة التشاورية وتنعقد القمة بموافقة ثلثي الدول الأعضاء.
- ٤- أن يقتصر النقاش في القمة التشاورية على الموضوع الذي دعيت القمة من أجله، وتكون جلساتها مغلقة ولا تُلقى فيها بيانات عامة.
- ٥- لا يحول عقد قمة تشاورية في أي وقت دون الالتزام بعقد القمة الدورية في شهر مارس/ آذار من كل عام.
- (ق.ق : ٣٦٤ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

- الدعوة لعقد قمة عربية
تخصص لمناقشة المسائل
الاقتصادية والاجتماعية
والتنموية.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه على المذكرة المقدمة من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية،
- ومواصلة لما أقرته القمم العربية بشأن تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك، وضرورات الإصلاح والتحديث في الدول العربية، مع تقدير كافة الجهود التي قامت بها الجامعة بأجهزتها المختلفة ومنظوماتها المتخصصة في سبيل وضع استراتيجيات متكاملة للتنمية والتطوير والإصلاح،
- وأخذاً في الاعتبار أهمية الجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالنسبة لمفهوم الأمن العربي الشامل،
يقرر
- ١- عقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها.
- ٢- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة، واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:
- أ - كيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره أحد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك.
- ب - مراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشروعات قبل أن تؤتي ثمارها.
- ج - التدقيق في اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.
- د - الاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بما يصب في

- النهاية في مصلحة العمل العربي المشترك.
- هـ- إعطاء أولوية لمشروعات البنية التحتية كشبكات الطرق والطيران، والربط الكهربائي والاتصالات.
- و- صياغة برامج خاصة لبعض الدول العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدراتها المؤسسية.
- ٣- يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً إلى الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري يتضمن المراحل التي تم إنجازها في الإعداد لهذه القمة بما في ذلك مشروع جدول أعمالها، والوثائق والأنشطة التحضيرية الأخرى.
- (ق.ق : ٣٦٥ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

الأمن القومي العربي.

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
- على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
 - وعلى قراره رقم ٣٣١ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦ بشأن إنشاء مجلس السلم والأمن العربي ونظامه الأساسي،
- وإذ يأخذ في الاعتبار أحكام المواد (٥ و ٦ و ٨) من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة (٢) من الملحق الخاص بدورية انعقاد القمة، وكذلك المادة (٥٢) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة وأحكام وثيقة العهد والوفاء والتضامن بين قادة الدول العربية ووثيقة التطوير والتحديث الصادرتين عن قمة تونس (٢٠٠٤) والمواد (١ و ٢ و ٣) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، والمواد (٣ و ٦ و ٧) من النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي، ،
- وإذ يؤكد مجدداً على أهمية الحفاظ على أمن الدول الأعضاء واستقلالها وسلامتها الإقليمية واستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وتوطيد أواصر العلاقات بين الدول الأعضاء وتسوية ما قد ينشأ من خلافات بينها بالطرق السلمية،

- وإذ يدرك خطورة وتنوع مصادر التهديد التي تواجه العالم العربي والتي لم تعد تقتصر على التهديدات الموجهة لأمن وسلامة واستقلال الدول العربية وسيادتها ووحدة ترابها الوطني.
- وإذ يرحب بمذكرتي المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بشأن الأمن القومي العربي، وما دار بشأنهما من مناقشات

يقرر

- ١- التأكيد على أن قضايا الأمن القومي العربي تستدعي المعالجة من خلال منظور شامل ومتعدد الجوانب يأخذ في الاعتبار مصادر وأشكال التهديد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية سواء ما يرد منها من الخارج أو من داخل البلدان العربية.
- ٢- تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية على مستوى الخبراء المتخصصين لدراسة وتحديد طبيعة الأخطار والتحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه الأمة العربية وإعداد مقترحات للتنسيق بين مختلف الآليات القائمة في إطار جامعة الدول العربية المتعلقة بالأمن القومي العربي ووسائل تطوير وتفعيل المعاهدات وتنفيذ الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة، وإعداد مقترحات عملية لتطوير أشكال التعاون والتكامل بين الدول العربية في الميادين ذات الصلة بالأمن العربي والاعتماد على شبكة المراكز العربية المتخصصة في البحوث والدراسات الإستراتيجية.
- ٣- تعرض نتائج عمل المجموعة على اجتماع خاص لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه تمهيداً لعرضها على الدورة العادية (١٢٨).
- ٤- دعوة الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي إلى الإسراع في التصديق عليه.
- ٥- دعوة الأمين العام إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا القرار والتنسيق بين عمل هؤلاء الخبراء والأنشطة الأخرى الجاري اتخاذها بمقتضى قرارات القمة التاسعة عشرة وتقديم تقرير بشأن نتائج الدراسة

وتوصيتها إلى القمة القادمة.

(ق.ق: ٣٦٦ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- وبعد اطلاعه:

- على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،
- وإذ يستذكر قرار قمة بيروت رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٢ الذي أطلق مبادرة السلام العربية،
- وإذ يؤكد مجدداً على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي لازالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، ورفض كافة أشكال التوطين، والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية،
- وبعد أن استعرض الجهود العربية والدولية المبذولة لإحياء عملية السلام،

القضية الفلسطينية

والصراع العربي

الإسرائيلي ومستجداته:

تفعيل مبادرة السلام العربية.

يقرر

- ١- التأكيد على تمسك جميع الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما أقرتها قمة بيروت عام (٢٠٠٢) بكافة عناصرها والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئها، لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وإقامة السلام الشامل والعادل الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة ويمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس

الشرقية.

٢- التأكيد مرة أخرى على دعوة حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول مبادرة السلام العربية، واغتنام الفرصة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على كافة المسارات.

٣- تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية مواصلة جهودها، وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن واللجنة الرباعية والأطراف المعنية بعملية السلام من أجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

٤- تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمتابعة تقييم الوضع بالنسبة لجهود السلام الحالية ومدى فعاليتها وإقرار الخطوات القادمة للتحرك في ضوء هذا التقييم.

(ق.ق : ٣٦٧ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- وبعد اطلاعه:

■ على مذكرة الأمانة العامة،

■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يستذكر أن الدول العربية قررت إتباع إستراتيجية واضحة تقوم على مبادرة السلام العربية،

- وإذ يأخذ علماً بالتزام حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقرارات القمم العربية،

- وفي ضوء مناقشات الاجتماع الوزاري التحضيري لقمة الرياض في هذا الشأن،

يقرر

القضية الفلسطينية

والصراع العربي

الإسرائيلي ومستجداته:

دعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

- ١- التأكيد على الدعم الكامل لاتفاق مكة الذي تم التوصل إليه برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، والإعراب عن فائق التقدير للجهود التي بذلتها الدول العربية الشقيقة وكذلك جهود الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتي أسهمت في الوصول إلى هذا الاتفاق والذي نتج عنه قيام حكومة وحدة وطنية. والدعوة لمساندة جميع الدول العربية للرئيس الفلسطيني وحكومته - حكومة الوحدة الوطنية - حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وتحقيق مصالحه، وأهدافه الوطنية.
- ٢- دعم الدول العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكافة مظاهره.
- ٣- دعوة الدول والمنظمات الدولية إلى رفع هذا الحصار فوراً، وتوفير الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والاعتراف بها والتعامل معها دون تمييز، وقيام الدول الأعضاء بإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف الدولية المعنية في هذا الشأن.
- ٤- إدانة الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري، وكافة الاعتداءات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وتحميل إسرائيل - القوة القائمة بالاحتلال - مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل هذه الخسائر، والضغط عليها للإفراج عن المستحقات الضريبية العائدة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- ٥- دعوة المجتمع الدولي إلى استئناف مساعدته للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، واحترام خياره الديمقراطي والتأكيد على مسؤولية هذه الأطراف الدولية تجاه دعم الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني. بما يلبي الاحتياجات التنموية والإغاثية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويواكب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية.

(ق.ق : ٣٦٨ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
■ على مذكرة الأمانة العامة،

القضية الفلسطينية
والصراع العربي

الإسرائيلي ومستجداته:

تطورات القضية الفلسطينية.

- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية، وبخاصة قمة بيروت (٢٠٠٢)، وقمة شرم الشيخ (٢٠٠٣)، وقمة تونس (٢٠٠٤)، وقمة الجزائر (٢٠٠٥)، وقمة السودان (٢٠٠٦)،
- وإذ ينبه إلى خطورة استمرار إسرائيل في تجاهل المساعي السلمية العربية والدولية وتحدي قرارات الشرعية الدولية، واتخاذ إجراءات أحادية الجانب،
- وإذ يؤكد على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية كسبيل وحيد لحماية المشروع الوطني الفلسطيني،

يقرر

- ١- إعادة التأكيد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، والأراضي التي لازالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، ورفض كافة أشكال التوطين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
- ٢- إدانة أعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل ومحيط المسجد الأقصى التي تهدد بأهواره، ودعوة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولاسيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والتأكيد على عروبة القدس، ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها.
- ٣- التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ إجراءات أحادية الجانب وخلق وقائع جديدة على الأرض.
- ٤- الضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والذين زاد عددهم عن عشرة آلاف أسير يقبعون في سجون الاحتلال

بما فيهم رئيس المجلس التشريعي وبعض أعضائه وكذلك الوزراء المختطفين، ومطالبته بعدم تجاهل هذه القضية تطبيقاً لقواعد وقوانين الشرعية الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

٥- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بذل الجهود الحثيثة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للسعي نحو الإفراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الأسيرات والأطفال في السجون الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٠ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ٣/٤٨ الصادر عن لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة دورة ٤٨ في مارس/ آذار ٢٠٠٤.

٦- مطالبة مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وإرسال مراقبين دوليين لحمايته من المجازر والعدوان المتواصل، والضغط على إسرائيل للتوقف الكامل والفوري عن اعتداءاتها وعملياتها العسكرية المستمرة وانتهاكها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وضرورة إلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكذلك بالفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري.

٧- تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمساعدة الحكومة العراقية والسلطة الوطنية الفلسطينية على إيجاد حل سريع لتوفير الحماية وسبل العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين في العراق.

٨- التأكيد على استمرار تكليف رئاسة المجلس، والدولة العضو العربي في مجلس الأمن والأمين العام لجامعة الدول العربية، وأعضاء لجنة مبادرة السلام العربية بإجراء المشاورات اللازمة لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

(ق.ق : ٣٦٩ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- دعماً لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية القائمة وتعزيزاً لقدراتها واستعداداتها للقيام بمسؤولياتها في إدارة الحياة المدنية حالياً ومستقبلاً في مرحلة ما بعد الاستقلال وإنشاء الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف،
- وبعد اطلاعه على خطاب فخامة الرئيس محمود عباس وبيان حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية عقب تشكيلها والإعلان عنها يوم ١٦ مارس/ آذار ٢٠٠٧، وما تضمنه هذا البرنامج من مشروعات

القضية الفلسطينية

والصراع العربي

الإسرائيلي ومستجداته:

برنامج عربي لاستكمال

ودعم المؤسسات الفلسطينية

المتخصصة وتأهيل الكوادر

الفنية الفلسطينية تمهيداً

لإقامة الدولة الفلسطينية
وتسيير شؤونها المدنية.

واهتمامات جادة نحو معالجة تحديات التنمية للاقتصاد والمجتمع
الفلسطيني واستكمال الهياكل التنظيمية والإدارية اللازمة لتصريف
الأمر الحيوية لمختلف فئات الشعب الفلسطيني،
- وبعد اطلاعه على مذكرة جمهورية مصر العربية في هذا الشأن،

يقرر

- ١- الترحيب بالإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في
٢٠٠٧/٣/١٦ واعتبار ذلك خطوة سياسية هامة نحو استئناف عملية
السلام وصولاً نحو الاستقلال وإنشاء الدولة الفلسطينية المنشودة.
- ٢- دعوة الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات
العربية المتخصصة بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية لإجراء
دراسات شاملة بهدف صياغة برامج مناسبة لاستكمال ودعم الهياكل
التنظيمية والإدارية والقدرات المؤسسية والفنية اللازمة لتسيير الشؤون
المدنية في المجتمع الفلسطيني ورفع مستوى الخدمات العامة، وزيادة
قدرة الإنتاج لدى المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وذلك بما يتلاءم
مع أولويات بناء الدولة الفلسطينية في مجالات الإنتاج والخدمات من
خلال برامج ومشروعات للتعاون العربي الفلسطيني تشارك فيها
أجهزة التعاون الدولي ومؤسسات التدريب وصناديق تمويل التنمية
العربية مع الاهتمام بتلبية الاحتياجات الفلسطينية في المجالات ذات
الأولوية والأثر المباشر في حياة المواطن الفلسطيني.
- ٣- عرض نتائج هذه الدراسات من خلال المجلس الاقتصادي
والاجتماعي على الدورة العادية المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى
الوزاري.

(ق.ق. : ٣٧٠ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على القمة،
- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء
في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لقرارات القمم العربية في
بيروت (٢٠٠٢)، وشرم الشيخ (٢٠٠٣)، وتونس (٢٠٠٤)، والجزائر
(٢٠٠٥)، والخرطوم (٢٠٠٦)،

يقرر

- ١- توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها ومساهمتها كلياً أو

القضية الفلسطينية
والصراع العربي
الإسرائيلي ومستجداته:
دعم موازنة السلطة
الوطنية الفلسطينية
وصمود الشعب
الفلسطيني

جزئياً في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وفق مقررات قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠ وقرار قمة بيروت (د.ع ١٤) عام ٢٠٠٢، ودعوة الدول التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم، سرعة الوفاء بهذه الالتزامات والدعوة إلى تقديم دعم إضافي لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

٢- توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة والتأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ قرارات القمة العربية بشأن استمرار الدعم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وتكليف الأمانة العامة الاستمرار في إصدار التقارير التي توضح الموقف المالي لعملية السداد وتعميمها على الدول الأعضاء.

٣- دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفق لما أقرته القمم العربية السابقة ولمدة سنة تبدأ من ٢٠٠٧/٤/١.

٤- توجيه الشكر والتقدير إلى الدول الصديقة والتي شكل دعمها خلال الفترة السابقة عوناً بالغ الأهمية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية والتأكيد على أهمية استمرار هذا الدعم وزيادته.

(ق.ق : ٣٧١ د.ع (١٩) - ٢٠٠٧/٣/٢٩)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

القضية الفلسطينية
والصراع العربي
الإسرائيلي ومستجداته:
إدراج إسرائيل موقع
القدس على قائمتها
التمهيدية في قائمة
التراث العالمي في منظمة
اليونسكو.

يقرر

- ١- إدانة ما قامت به إسرائيل من إجراءات تتعارض مع قواعد القانون الدولي وأحكام القانون الدولي الإنساني.
- ٢- قيام الدول العربية وخاصة الأعضاء في لجنة التراث العالمي بالاتصال بالدول الأعضاء في اللجنة لحثها على عدم إدراج موقع القدس على القائمة الإسرائيلية التمهيدية في قائمة التراث العالمي لتعارضه مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.
- ٣- تشكيل مجموعة عمل من الدول الأعضاء في اللجنة (تونس، الكويت، المغرب) والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمتابعة تطورات الوضع لحين انعقاد اللجنة في نيوزيلندا في ٢٣ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧.

(ق.ق : ٣٧٢ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

■ على مذكرة الأمانة العامة،

■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يؤكد على قرارات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قرار قمة الخرطوم رقم ٣٣٨ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦،

يقرر

- ١- تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحققها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام ١٩٩١.
- ٢- التأكيد مجدداً على كافة قراراته وآخرها قراره رقم ٣٣٨ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦، الذي ينص على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمقراطي للجولان العربي السوري المحتل، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية

القضية الفلسطينية
والصراع العربي
الإسرائيلي ومستجداته:
الجولان العربي السوري
المحتل.

وباطلة، وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولاسيما قراراً لمجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، وقرار الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين رقم ٦١/٢٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤ والذي أكد على أن قرار إسرائيل في ١٩٨١/١٢/١٤ بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١).

٣- التأكيد من جديد أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

٤- إدانة إسرائيل لممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية وإقامة سد ركامي قرب مدينة القنيطرة لسرقة المياه وحرمان المزارعين السوريين من أهم مصادر المياه لري مزروعاتهم وسقاية مواشيتهم، وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها، وآخرها الإعلان عن مناقصة لعرض وبيع عشرة مناطق في الجولان العربي السوري المحتل لإنشاء مزارع للكرمة، وإقامة مصانع للخمور عليها، وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

٥- تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية، وإدانة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

٦- دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان العربي السوري المحتل وإدانة سلطات الاحتلال

الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كباراً وصغاراً. بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح آلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة على انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الأطفال تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

٧- إدانة الممارسات والاستفزازات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء قرية الغجر السورية في الجولان العربي السوري المحتل، بهدف تقسيمها وتهجير سكانها وبناء جدار يفصلهم عن أراضيهم وأرزاقهم. واعتبار أن قيام إسرائيل بعملية إجبار سكان القرية المدنيين على الانتقال إلى القسم الجنوبي منها، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، ويعتبر وفقاً للمادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "جريمة ضد الإنسانية" تدخل في اختصاصها وتعاقب عليها. وكذلك اعتبار أن أي عملية تقسيم للقرية من شأنها المساس بالوضع السيادي لسورية عليها، ومطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته للضغط على إسرائيل لمنعها من تقسيم القرية ووقف المعاناة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها الرازحين تحت الاحتلال، ودعم سورية في الاحتفاظ بحقوقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحيلولة دون تقسيم القرية.

٨- التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقاً ولا ينشئ التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام، مما يحتم وقف كافة

الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي العربية المحتلة.

٩- حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الراضة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل، وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي جرى الإعلان عنها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك، خلافاً للتوجيهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

١٠- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي وبخاصة راعبي مؤتمر مدريد للسلام، والاتحاد الأوروبي، إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

(ق.ق : ٣٧٣ د.ع (١٩) - ٢٠٠٧/٣/٢٩)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

■ على مذكرة الأمانة العامة،

■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة الخرطوم رقم ٣٣٩

د.ع (١٨) بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩،

- وإذ يشير إلى آخر التطورات الداخلية والدولية المتعلقة بلبنان،

القضية الفلسطينية

والصراع العربي

الإسرائيلي ومستجداته:

التضامن مع لبنان

ودعمه.

يقرر

- ١- توجيه التحية لصمود لبنان ومقاومته الباسلة للعدوان الإسرائيلي الغاشم، والترحّم على أرواح الشهداء اللبنانيين واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني في مواجهة العدوان، ضماناً لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره.
- ٢- تأكيد التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له ولحكومته بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه.
- ٣- الإشادة بالدور الوطني الذي يقوم به الجيش اللبناني في الجنوب وفي كافة المناطق اللبنانية بناء على قرار الحكومة اللبنانية، ودعم مهمة هذا الجيش كما قررها مجلس الوزراء اللبناني لجهة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيتها. وتوجيه الشكر للدول الشقيقة والصديقة على إسهامها في تعزيز قوات اليونيفيل كما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦).
- ٤- التأكيد على ضرورة تحقيق وقف إطلاق نار ثابت ودائم، وإدانة الخروقات والانتهاكات الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتحميل إسرائيل مسؤولية هذه الانتهاكات، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل التقيد بوقف كامل لإطلاق النار، ووقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً، كما يؤكد على حق لبنان في مياهه وفقاً للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية.
- ٥- الترحيب بخطة النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى أخذ الاقتراح اللبناني بخصوص منطقة مزارع شبعا الوارد في هذه الخطة في الاعتبار لدى تقديم الأمين العام للأمم المتحدة لاقتراحاته حول هذا الموضوع، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ودعوة كافة الاطراف المعنية إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإيجاد حل لهذه القضية بما يضمن حقوق لبنان.
- ٦- تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن العدوان الذي تعرض له لبنان خلال صيف ٢٠٠٦ ونتائجه وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين

وللبنى التحتية، الذي يشكل خرقاً صارخاً وخطيراً للقانون الدولي ولاسيما للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وتحميل إسرائيل أيضاً مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باللبنانيين وبالاقتصاد اللبناني جراء العدوان الإسرائيلي.

٧- اعتبار أن ما قامت به إسرائيل خلال عدوانها على لبنان يشكل جرائم حرب تستوجب ملاحقة مرتكبيها أمام المراجع الدولية المختصة، والترحيب بالقرار الذي صدر بالإجماع عن مجلس حقوق الإنسان بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٨ بالثناء على تقرير وتوصيات لجنة التحقيق التي أنشأها المجلس بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١١، والتي أدانت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان.

٨- تقديم الشكر إلى الدول الأعضاء لمسارعتها إلى مساعدة لبنان في مجالي إغاثة المنكوبين وإعادة الإعمار وللدعم الذي أعلنت عن تقديمه خلال المؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان (باريس ٣) المنعقد في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧.

٩- الإشادة بالمؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان (باريس ٣) الذي دعت إليه مشكورة الحكومة الفرنسية، وبالنائج المهمة التي صدرت عنه وبورقة برنامج الإصلاح والنهوض الاقتصادي والاجتماعي التي قدمتها الحكومة اللبنانية لتحديث الاقتصاد اللبناني ونهوضه وتعزيز معدلات النمو المستدام وتحسين الأوضاع المعيشية لمجمل اللبنانيين.

١٠- تبني خطة دعم لبنان في مرحلة إعادة إعمارته وتطوير اقتصاده والتي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اجتمع في بيروت في دورة استثنائية بتاريخ ١٦ و ١٧/١٠/٢٠٠٦، وحث الدول الأعضاء المسارعة إلى تنفيذ التوصيات التي صدرت عنه، وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية التي قدمت في السابق العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية، والطلب إلى باقي الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمرات القمة العربية، والمتعلقة

بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعمارهم.

١١- التأكيد على دعم لبنان في:

أ- حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية آخذاً في الاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، ولمصلحه الوطنية، وحسن الجوار والمساواة والندية.

١٢- ب- في مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين الموجودين في السجون الإسرائيلية كرهائن خلافاً لأحكام القانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإفراج عنهم، وتمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات الإنسانية الأخرى من زيارة جميع المعتقلين اللبنانيين بصورة مستمرة، والاطلاع على أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.

ج- في مطالبته بإزالة مئات آلاف الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وما تسبب به من قتل وإيذاء للمدنيين، وتزويد إسرائيل الأمم المتحدة بكافة الخرائط المتبقية للألغام الأرضية في الأراضي اللبنانية وخرائط شبكة القنابل العنقودية التي قصفت بها لبنان في حرب يوليو/ تموز ٢٠٠٦.

د- في مطالبته المجتمع الدولي والهيئات القضائية والسياسية بالضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار والخسائر الناجمة عن احتلالها واعتداءاتها المتكررة على الأراضي اللبنانية.

١٢- في إطار التوافق اللبناني على مبدأ إقامة المحكمة ذات الطابع الدولي، التأكيد على أن الكشف عن الحقيقة في جريمة الاغتيال الإرهابية الذي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء رفيق الحريري ورفاقه وجرائم الاغتيال الإرهابية الأخرى منذ محاولة اغتيال الوزير مروان حمادة، ومثول المتهمين أمام المحكمة ذات الطابع الدولي وفقاً للنظام الذي

سيعتمد للمحكمة وذلك في إطار توافق اللبنانيين على نظام هذه المحكمة التي ستنشأ استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٦٤٤ و ١٦٦٤ وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وفقاً للأنظمة والأصول الدستورية، لينالوا عقابهم العادل بعيداً عن الانتقام والتسييس، يساهم في إحقاق العدالة وتعزيز إيمان اللبنانيين بالحرية في بلدتهم والتزامهم بنظامهم الديمقراطي ويساهم أيضاً في ترسيخ الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة.

١٣- التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والتحذير من أن عدم حل قضية المقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي أو محاولة توطينهم، يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل فيها، ويرحب بقرار الحكومة اللبنانية تأليف فريق عمل مهمته إجراء محادثات مع ممثلي الجانب الفلسطيني لمعالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وللمقيمين منهم في لبنان بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

١٤- التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي والذي تشارك الدول العربية في مكافحته بفاعلية وعلى أهمية ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، أي عدم اعتبار العمل المقاوم فعلاً إرهابياً وبالتالي عدم إدراج المقاومين على لوائح الإرهابيين.

١٥- انطلاقاً من تأكيد الدول العربية على الوحدة بين أبناء الشعب اللبناني بكافة فئاته وطوائفه، وصوناً لسيادة لبنان وأمنه واستقلاله، وحفاظاً على اللحمة الوطنية بين جميع أبنائه، وحرصاً على استقراره البالغ الأهمية بالنسبة لأمن المنطقة واستقرارها، وكونه جزءاً لا يتجزأ من أمته العربية، يدعو المجلس جميع الفئات والقوى اللبنانية إلى الحوار الوطني على أساس الجوامع بين اللبنانيين، وكذلك على أساس ما تحقق على صعيد التوافق الوطني، بهدف التوصل إلى حلول تفوت الفرصة على كل من يريد العبث بأمن لبنان واستقراره الوطني، وكذلك يدعو المجلس جميع اللبنانيين إلى بذل كل الجهود للوصول

إلى حل للآزمة السياسية الراهنة والاضطرابات والانقسامات مما يمكنهم من درء المخاطر وإعمال القانون وسيادته على كامل الأراضي اللبنانية والالتزام بالدستور اللبناني واتفاق الطائف، مما يحفظ أمن واستقرار ووحدة لبنان الشقيق ومصالحه العليا، ويؤكد المجلس اعترام جميع الدول العربية بتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة الممكنة إلى الأشقاء في لبنان لتحقيق ذلك وفقاً لما جاء في قرارات القمة العربية.

١٦- الإشادة والدعم للجهود التي يقوم بها الأمين العام والرئاسة الحالية والسابقة للقمة بالتشاور مع الدول العربية ومع المؤسسات الدستورية اللبنانية ومختلف القوى السياسية من أجل حل الأزمة السياسية التي يمر بها لبنان حفاظاً على وحدته وأمنه واستقلاله.

(ق.ق : ٣٧٤ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

تطورات الوضع في إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

العراق.

- بعد اطلاعه:

■ على مذكرة الأمانة العامة،

■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يؤكد على قرارات قمة تونس رقم ٢٦٤ د.ع (١٦) بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤، وقمة الجزائر رقم ٢٩٩ د.ع (١٧) بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٥، وقمة الخرطوم رقم ٣٤٠ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦،

- وإذ يستذكر التوصيات الصادرة عن المؤتمرين الدوليين بشأن العراق، والذين عُقدوا بشرم الشيخ (٢٢ و ٢٣/١١/٢٠٠٤) وبروكسل (٢٢/٦/٢٠٠٥)،

- وإذ يُشير إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٦١٨ لعام ٢٠٠٥، والذي يُدين جميع الأعمال الإرهابية في العراق،

- وإذ ينوّه بجهود اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق والبيان الصادر عن اللجنة بتاريخ ٥/١٢/٢٠٠٦، وبتائج اجتماعات دول الجوار، وخاصة اجتماعات وزراء الخارجية واجتماعات وزراء الداخلية،

واجتماع بغداد في ١٠/٣/٢٠٠٧، والتي أكدت على سيادة ووحدة العراق واستقلاله السياسي وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وكذلك ضرورة مساعدة العراق حكومةً وشعباً من أجل استتباب الأمن والاستقرار فيه،

- وإذ يُشيد بقرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الوضع في العراق المتخذ في دورته الرابعة والثلاثين التي عُقدت في أذربيجان،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد جمهورية العراق،

يقرر

- ١- التأكيد على أن التصور العربي للحل السياسي والأمني لما يواجهه العراق من تحديات يستند إلى العناصر الرئيسية التالية:
 - احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية الإسلامية، ورفض أي دعاوى لتقسيمه، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية.
 - أن تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الأزمة الراهنة يتطلب حلاً أمنياً وسياسياً متوازياً يعالج أسباب الأزمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والإرهاب.
 - تأكيد احترام إرادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي وإن تحقيق الأمن والاستقرار يقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات الدستورية والقيادات السياسية العراقية وعلى دعم ومساندة الدول العربية ودول الجوار لكافة الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية ومن ضمنها جهود الحكومة العراقية وذلك لانجاز ما يلي:
 - العمل على توسيع العملية السياسية، بما يحقق مشاركة أوسع لمختلف مكونات الشعب العراقي.
 - مواجهة النعرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائياً ونبذ الفئات التي تسعى لإشعال هذه الفتنة والتصدي لها، وعقد مؤتمر الوفاق العراقي الشامل في اقرب وقت ممكن ومناسب.

- الإسراع في إجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور وبما يحقق الوفاق الوطني العراقي وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.
 - مراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث بما يعزز جهود المصالحة الوطنية.
 - التأكيد على المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.
 - الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة.
 - قيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق والعمل على إنهاء المظاهر المسلحة العدوانية.
 - تسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والأمنية العراقية على أسس وطنية ومهنية وصولاً إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق.
- ٢- التأكيد على أهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته في تعزيز الأمن والاستقرار، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتصدي للإرهاب ووقف أعمال العنف التي تهدد وحدته أرضاً وشعباً، ودعم الجهود الرامية لتحقيق المصالحة والوفاق الوطني العراقي، وكذلك على أهمية التنسيق والتعاون بين أجهزة الأمن لتعزيز إجراءات ضبط الحدود ومنع المسللين من عبور الحدود المشتركة مع العراق.
- ٣- الإحاطة بالبيان الصادر عن اجتماع بغداد لدول الجوار والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والدولية الذي عقد بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٧.
- ٤- الالتزام بوضع الفقرة (٧) من قرار قمة الخرطوم رقم ٣٤٠ (٢٠٠٦)، موضع التنفيذ والاستجابة الفورية لمطلب العراق في إعادة فتح البعثات الدبلوماسية العربية في العراق، وتشجيع القيام بمبادرات عربية سياسية وشعبية، كالزيارات وتبادل الوفود لتعزيز التواصل العربي مع العراق.
- ٥- الإدانة الشديدة للعمليات الإرهابية التي تستهدف الشعب العراقي ومؤسساته، واعتبارها تهديداً للسلام والأمن كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٨ (٢٠٠٥)، والترحيب بالخطوات الجادة التي

تتخذها الحكومة العراقية في تنفيذ الخطة الأمنية لفرض القانون ومطاردة بؤر العنف والإرهاب ومصادر التهديد لأمن المواطنين والقبض على المسلحين القتلة من المنظمات الإرهابية وبقايا النظام السابق وفرق الموت ومن الميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة، ودعم إجراءات الحكومة في سحب السلاح غير الشرعي وتوفير الخدمات وإعادة المهجرين إلى مناطقهم ومساكنهم وتحقيق برنامج المصالحة الوطنية.

٦- دعم جهود الحكومة العراقية في إعادة بناء مؤسساتها الأمنية على أسس وطنية ومهنية والمشاركة العربية الفعالة في تلك الجهود من خلال تدريب قوات الجيش والشرطة العراقية، والمساهمة الفعالة في تأهيل الكوادر البشرية العراقية في مختلف المجالات.

٧- الترحيب بالأهداف والمبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقة العهد الدولي مع العراق والتي تم اعتمادها رسمياً في الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بتاريخ ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٧.

٨- التأكيد على سرعة قيام الدول الأعضاء بإلغاء ديونها المترتبة على العراق، تنفيذاً للفقرة (١٥) من قرار قمة الخرطوم رقم ٣٤٠ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦.

٩- الترحيب بقرار الأمين العام مواصلة عمل بعثة جامعة الدول العربية في العراق من أجل استمرار العمل والتواصل مع الحكومة والشعب العراقي، والإسراع في تعيين سفير جديد لرئاستها، والتأكيد على أهمية مواصلة الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية من أجل تحقيق الوفاق الوطني العراقي.

١٠- دعوة الدول العربية التي لم تسدد مساهماتها في تغطية النفقات الخاصة بفتح بعثة الجامعة العربية في العراق إلى الإسراع في القيام بذلك، وتقديم الشكر للدول التي قامت بتسديد مساهماتها.

١١- الإدانة مجدداً للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية، والإعراب عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً، والمطالبة ببذل كافة الجهود من أجل كشف

- مصير جميع المفقودين والأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.
- ١٢ - الطلب إلى اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق متابعة جهودها وتعزيز الاتصالات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية من أجل مساعدة العراق على تجاوز التحديات الراهنة.
- ١٣ - الطلب إلى الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق : ٣٧٥ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

- احتلال إيران للجزر العربية
الثلاث طناب الكبرى وطناب
الصغرى وأبو موسى التابعة
لدولة الإمارات العربية
المتحدة في الخليج العربي.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
■ على مذكرة الأمانة العامة،
■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة الخرطوم د.ع (١٨)
رقم ٣٤١ بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦ بشأن احتلال الجمهورية الإسلامية
الإيرانية للجزر العربية الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو
موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي،

يقرر

- ١ - التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على
جزرها الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، وتأييد
كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات
لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.
- ٢ - استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث
وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن
والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.
- ٣ - إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في
الجزر العربية الثلاث المحتلة.
- ٤ - إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات
العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو

موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والطلب من إيران الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا تساعد على بناء الثقة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.

٥- دعوة الحكومة الإيرانية مجدداً إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أي منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبها السكانية والديمقراطية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبار أن تلك الإجراءات والادعاءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنقص من حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها الثلاث وتعد أعمالاً منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، ومطالبتها إتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

٦- الإعراب عن الأمل في أن تعيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية النظر في موقفها الرافض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

٧- مطالبة إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، وفي الحوار وإزالة التوتر، إلى خطوات عملية وملموسة، قولاً وعملاً، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ومن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن الدول العربية والمجموعات الدولية والدول الصديقة، ومن الأمين العام للأمم المتحدة الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث المحتلة بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

- ٨- التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلال إيران للجزر الثلاث للتأكيد على ضرورة إنثائه انطلاقاً من أن الجزر الثلاث هي أراضي عربية محتلة.
- ٩- إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن الدولي، إلى أن تنهي إيران احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها.
- ١٠- الطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية القادمة.

(ق.ق : ٣٧٦ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
 - على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
 - وإذ يرحب بقرار مجلس الأمن رقم (١٥٠٦) بتاريخ ١٢/٩/٢٠٠٣، القاضي بالرفع الفوري لتدابير الحظر المفروضة على الجماهيرية العظمى،
 - وإذ يؤكد على قراره رقم ٢٢٠ د.ع (١٤) بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٢، وقراره رقم ٢٦٦ د.ع (١٦) بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤، وقراره رقم ٣٠١ د.ع (١٧) بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٥، وقراره رقم ٣٤٢ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦، الذين أكدوا على حق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مروضة عليها وطالبوا بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي، واعتبار حالة استمرار حجزه (رهينة) طبقاً لكل القوانين والأعراف الدولية،
 - وإذ يشير إلى قراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦٦٧٩ د.ع (١٢٦) بتاريخ ٦/٩/٢٠٠٦، ورقم ٦٧٣٩ د.ع (١٢٧) بتاريخ ٤/٣/٢٠٠٧،
 - وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بالجماهيرية العظمى من جراء العقوبات التي فرضت عليها،

يقرر

معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكربي.

- ١- التأكيد على حق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.
- ٢- تأكيد المطالبة بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي واعتبار حالة استمرار حجزه (رهينة) طبقاً لكل القوانين والأعراف الدولية.
- ٣- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة.

(ق.ق : ٣٧٧ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

■ على مذكرة الأمانة العامة.

■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يجدد الإعراب عن الاستغراب والقلق إزاء إقرار الكونجرس الأمريكي قانون ما يسمى (محاسبة سورية)، والأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأمريكي يوم ١١/٥/٢٠٠٤ القاضي بفرض عقوبات أحادية الجانب خارج إطار الشرعية الدولية،

- وبعد أن أحيط علماً بالبيانات والإعلانات والقرارات الصادرة عن مختلف المحافل الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية والتي تعرب عن رفض المجتمع الدولي لتغليب دولة لتشريعاتها الوطنية على قواعد القانون الدولي بهدف المساس بسيادة ومصالح الدول وشعوبها،

- وإذ يلاحظ أن فرض القوانين التعسفية أحادية الجانب يتعارض مع أحكام وتوجهات منظمة التجارة العالمية التي تمنع اتخاذ إجراءات من شأنها عرقلة حرية التجارة والملاحة الدوليتين،

- وإذ يستغرب صدور هذا القانون الأمريكي ضد بلد عربي أساسي في استقرار المنطقة وأمنها في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لإقامة تعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي وتحقيق الإصلاحات اللازمة لخلق أوسع شراكة ممكنة بين الجانبين،

رفض العقوبات
الأمريكية أحادية الجانب
المفروضة على
الجمهورية العربية
السورية.

- والتزاماً بقراري قمة الجزائر رقم ٣٠٢ د.ع (١٧) بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٥ وقمة الخرطوم رقم ٣٤٣ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦،

يقرر

- ١- رفض قانون ما يسمى "محاسبة سورية" واعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وتغلياً للقوانين الأمريكية على القانون الدولي.
- ٢- التضامن التام مع الجمهورية العربية السورية وتقدير موقفها الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها، ودعوة الإدارة الأمريكية إلى الدخول بحسن نية في حوار بناء مع سورية لإيجاد أنجع السبل لتسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين.
- ٣- الطلب من الولايات المتحدة إعادة النظر بهذا القانون الذي يشكل انخيازاً سافراً لإسرائيل تجنباً لزيادة تدهور الأوضاع وتبديد فرص تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، كما يشكل مساساً خطيراً بالمصالح العربية.
- ٤- التأكيد على العلاقات الأخوية التاريخية بين لبنان وسوريا على قاعدة الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، وبما يخدم مصالح البلدين.
- ٥- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق : ٣٧٨ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،
- وإذ يؤكد على احترام سيادة السودان ووحدته أراضييه واستقلاله

دعم السلام والتنمية
والوحدة في جمهورية
السودان.

- ويطلب من جميع الدول تأكيد هذا الالتزام عملياً ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه،
- وإذ يُعرب عن اهتمامه البالغ إزاء تطورات الأوضاع في إقليم دارفور، والأزمة الإنسانية التي يواجهها النازحون من أبناء الإقليم واللاجئون منهم في تشاد،
 - وإذ يؤكد على تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بالعاصمة الكينية نيروبي في ٢٠٠٥/١/٩،
 - وإذ يؤكد كذلك على تنفيذ اتفاق سلام دارفور الموقع بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان بالعاصمة النيجيرية أبوجا بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٥،

يقرر

أولاً: أزمة دارفور:

- ١- تقدير الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة دارفور، والتأكيد على أهمية مواصلة الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي الجهود لإرساء الأمن والاستقرار في دارفور، ودعوة الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة والجامعة العربية لرعاية الوساطة السياسية بين الحكومة السودانية وغير الموقعين على اتفاق أبوجا بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.
- ٢- الترحيب بنتائج القمة الرباعية التي عقدت في طرابلس بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١ بمبادرة من الأخ القائد معمر القذافي والتي شارك فيها قادة كل من جمهورية السودان، ودولة إريتريا، وجمهورية تشاد، ودعى لحضورها بعض قادة الحركات المسلحة التي لم توقع على اتفاقية أبوجا، والتي كرست لإيجاد حل تفاوضي وسلمي للنزاع في دارفور.
- ٣- تقديم الشكر للدول التي أوفت بمساهمتها أو بجزء من التزاماتها نحو دعم قوات الاتحاد الإفريقي ودعوة الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهمتها

- المالية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية المترتبة على قرار قمة الخرطوم.
- ٤- دعوة المجموعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور إلى نبذ التصعيد العسكري، ومطالبة المجتمع الدولي بذل الجهود للحيلولة دون مناهضة الاتفاق عسكرياً أو من خلال إثارة النعرة القبلية داخل معسكرات النازحين واللاجئين، والترحيب برغبة الحكومة السودانية في الحوار مع هذه المجموعات دون التأثير على اتفاق أبوجا.
- ٥- مطالبة الدول العربية الإفريقية بتعزيز مشاركتها في قوات ومراقبي بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، وذلك تأكيداً على أهمية جهود بعثة الاتحاد الإفريقي في معالجة الأزمة، وفقاً لاتفاق السلام الموقع، وتأكيداً على أن إرسال أي قوات أخرى إلى دارفور يتطلب تشاوراً وموافقة مسبقة من حكومة السودان.
- ٦- دعوة المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته نحو دعم وإنفاذ اتفاق سلام دارفور وتقديم الدعم اللازم بما في ذلك المادي إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور لانجاز مهامها.
- ٧- دعوة الدول الأعضاء، ومنظمات وأجهزة العمل العربي المشترك، وصناديق التمويل والاستثمار العربية، والغرف التجارية العربية، والمنظمات الأهلية العربية، والقطاع الخاص العربي، للمشاركة في "المؤتمر العربي لدعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور" المزمع عقده خلال الربع الأول من هذا العام في الخرطوم، بهدف توفير دعم عربي ملموس يساهم في معالجة الاحتياجات الإنسانية التي خلفها الصراع في دارفور، والمساعدة على العودة السريعة للاجئين والنازحين من أهالي دارفور إلى ديارهم.
- ٨- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والمنظمات الأهلية العربية التي قدمت المساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور، ودعوة المجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات الأهلية العربية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والدعم الفني اللازم لتأمين الاحتياجات الإنسانية بدارفور، وتأكيد وجود الدول العربية المباشر في إقليم دارفور لتقديم العون الإنساني إلى المتضررين، وإعادة اعمار ما دمرته الحرب وتحقيق التنمية.

ثانياً: الأوضاع في جنوب السودان:

- ١- الترحيب بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الحكومة

السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان الموقع بالعاصمة الكينية نيروبي، والطلب إليهما الإسراع في مواصلة جهودهما في تنفيذ الاتفاق.

٢- تكليف اللجنة الوزارية للسودان بمتابعة موضوع تقديم مساهمات الدول العربية المالية إلى الصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه والمناطق المتأثرة بالحرب، ووضع جدول زمني لذلك وفق الأولويات التي تقترحها حكومة السودان.

٣- دعوة الدول والصناديق ومؤسسات التمويل العربية إلى مواصلة الجهود والمشاركة الفاعلة في "الاجتماع التنسيقي الرابع للتنمية والاستثمار في جنوب السودان"، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ لتنسيق الاستثمارات التنموية في جنوب السودان والمناطق المتأثرة بالحرب وخاصة في مجالات البنية الأساسية والخدمات العامة والاجتماعية.

٤- دعوة الدول الأعضاء وصندوق النقد العربي، وصناديق التمويل العربية إلى عقد اجتماعات ثنائية مع جمهورية السودان لبحث الديون المترتبة على السودان تجاهها وذلك تنفيذاً لقرار قمة الخرطوم بشأن معالجة ديون السودان.

٥- دعوة الأمانة العامة إلى التنفيذ الفوري للقرار الخاص بافتتاح مكتب الجامعة العربية في جوبا بجنوب السودان لتنسيق العون العربي والمساهمة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ودعوة السلطات السودانية المختصة لتقديم التسهيلات اللازمة لتنفيذ ذلك.

ثالثاً: الترحيب بتوقيع اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان بالعاصمة الاريتيرية اسمرا في ١٤ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٦، ودعوة الدول الأعضاء ومنظمات وأجهزة العمل العربي المشترك وصناديق التمويل والاستثمار العربية لدعم حكومة السودان لتنفيذ ودعم الاتفاق.

رابعاً: تقدير جهود الأمين العام، والطلب منه مواصلة جهوده مع الحكومة والأطراف السودانية والجهات الإقليمية والدولية لدعم مسيرة السلام والوفاء في السودان، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورته العادية القادمة.

(ق.ق : ٣٧٩ د.ع (١٩ - ٢٠٠٧/٣/٢٩)

دعم جمهورية الصومال.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك، بما في ذلك الجهود التي اضطلعت بها الأمانة العامة لدعم عملية الحوار والوفاق الوطني الصومالي،
- وإذ يؤكد على ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية في إطار الحوار الوطني، والحرص الكامل على سيادة الصومال وسيادته الإقليمية ووحدته الترابية، واحترام المصالح الحيوية لجميع أبناء الشعب الصومالي،
- وإذ يؤكد على أن التحديات الهائلة التي يواجهها الصومال في مجال إعادة الإعمار والبناء تتطلب تقديم المساعدات العاجلة من الدول العربية الأعضاء والمجتمع الدولي،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

- ١- الترحيب بقرار الاتحاد الأفريقي إرسال قوات أفريقية لدعم الاستقرار في الصومال ودعوة الأمانة العامة إلى مواصلة التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومنظمة الإيجاد لضمان سرعة تنفيذ القرار الخاص بنشر قوات حفظ سلام في الصومال للمساعدة في خلق الاستقرار وتوفير الأمن وإنشاء أرضية للسلام تتيح الحوار والمصالحة الوطنية الصومالية، والترحيب بقرار الحكومة الأثيوبية سحب قواتها من الصومال.
- ٢- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم مختلف أشكال الدعم للحكومة الصومالية لتمكينها من بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية الشاملة، وإجراء الانتخابات الديمقراطية التي ينص عليها الدستور الفيدرالي الانتقالي على المستوى المحلي والإقليمي والقومي.
- ٣- الترحيب بقرار الحكومة الانتقالية الصومالية الدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في الصومال في ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠٠٧، والتطلع لأن يشهد المؤتمر أوسع مشاركة ممكنة من ممثلي مختلف أطراف وفئات الشعب الصومالي، وأن تتاح الفرصة لإقامة حوار بناء حول كافة القضايا الوطنية، وبما يمهد الطريق لتحقيق المصالحة الشاملة والاستقرار

والسلام في الصومال. وقيام الدول الأعضاء والأمانة العامة بتقديم الدعم المالي واللوجستي إلى هذا المؤتمر.

٤- تقدير الدور الذي قامت به الأمانة العامة بالتعاون مع جمهورية السودان (رئاسة القمة العربية السابقة) في رعاية محادثات السلام الصومالية خلال الفترة الماضية، والطلب إلى الأمانة العامة مواصلة جهودها بالتعاون مع كافة المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة والحكومة الصومالية لتحقيق ظروف المصالحة والاستقرار في الصومال.

٥- الترحيب بالدعوة الكريمة الموجهة من المملكة العربية السعودية (رئاسة القمة العربية الحالية) إلى اللجنة الوزارية الخاصة بالصومال بعقد اجتماعها القادم في جدة، بمشاركة الحكومة الانتقالية الصومالية، والقوى السياسية والأهلية والدينية والمدنية الصومالية، من أجل النظر في أفضل الوسائل المناسبة لإسراع عملية المصالحة الوطنية الصومالية، والطلب من الأمانة العامة، بالتنسيق مع الجهات المعنية بوزارة الخارجية السعودية، اتخاذ ما يلزم من إجراءات، بما في ذلك إجراء المشاورات اللازمة مع كافة الاطراف ذات العلاقة، لضمان نجاح ترتيب عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

٦- دعوة الدول الأعضاء والمنظمات والصناديق العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات الأهلية العربية إلى دعم التنمية في الصومال والمساهمة في مسيرة إعادة إعمارها.

٧- دعوة الدول الأعضاء والأمانة العامة، ومجلس وزراء الصحة العرب والشؤون الاجتماعية العرب، واتحاد الأطباء العرب إلى تقديم معونات إنسانية عاجلة إلى المناطق المتضررة من الأوبئة في الصومال لرفع المعاناة الإنسانية عن الشعب الصومالي.

٨- الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الحكومة الانتقالية الصومالية ومنظمة الصحة العالمية لإعادة تأهيل سبعة مستشفيات في مختلف أقاليم الصومال، وتسيير قوافل طبية إلى جميع أنحاء الصومال لدعم قطاع الصحة وتزويد المستشفيات بالأدوية اللازمة.

٩- دعوة الدول الأعضاء إلى سرعة تسديد مساهماتها في الدعم الفوري الذي قرره قمة الجزائر (د.ع ١٧). بموجب قرارها رقم ٣٠٤ بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٥، وقدره ٢٦ مليون دولار أمريكي عن طريق الصندوق بالأمانة العامة، حيث يتم دفع المبلغ وفقاً لحصص الدول الأعضاء في موازنة الأمانة العامة لمواجهة الاحتياجات العاجلة للحكومة الصومالية، وتوجيه الشكر للدول الأعضاء التي قامت بسداد مساهمتها بالكامل في الصندوق.

- ١٠- الترحيب بجهود الأمانة العامة بالتنسيق مع الحكومة الصومالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع تنمية قطاع الماشية الصومالية، ودعوة الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الحظر المفروض على صادرات الصومال من الماشية.
- ١١- الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ برنامج لترع سلاح الميليشيات، والمساهمة بمبلغ مليون دولار أمريكي في ذلك.
- ١٢- توجيه الشكر إلى الأمين العام على جهوده المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الصومالية وعلى المساعي المبذولة من الأمانة العامة في هذا الإطار، الترحيب بافتتاح مكتب للجامعة العربية في العاصمة الصومالية، والطلب من الأمين العام مواصلة جهوده لتابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورته القادمة.
(ق.ق : ٣٨٠ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

دعم جمهورية القمر
المتحدة.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

- ١- تأكيد الحرص الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية.
- ٢- تقدير الجهود المشتركة للجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ودول الجوار خاصة فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ اتفاق موروني للمصالحة الوطنية الموقع في ٢٠/١٢/٢٠٠٣، ودعوة الأمانة العامة والمنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالوضع في جمهورية القمر المتحدة إلى مواصلة جهودها لتجاوز الصعوبات الناتجة عن حادثة تطبيق الدستور الجديد في البلاد، وتقديم المساعدات التنموية ولتمكين جمهورية القمر المتحدة من إحداث تنمية متوازنة بين جزرها.
- ٣- دعوة الأطراف القمرية وخاصة رؤساء الجزر العمل على تجاوز

خلافاتهم والتوصل إلى حلول بشأن تقاسم الصلاحيات بين سلطة الاتحاد وسلطات الجزر في إطار احترام دستور الاتحاد القمري. والعمل على تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات رؤساء الجزر في موعدها المقرر خلال منتصف العام، ودعوة الدول الأعضاء والأمانة العامة لتقديم الدعم المالي والفني اللازمين لإجراء العملية الانتخابية وإرسال مراقبين بعدد كاف لإجراء الانتخابات في مناخ من الاستقرار والشفافية في الجزر القمرية الثلاث.

- ٤- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية في حساب صندوق دعم جمهورية القمر المتحدة تنفيذاً لقرار قمة بيروت (٢٠٠٢) رقم ٢٣٠/ج بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٢، ودعوة الدول التي لم تلتزم بتحويل حصصها المالية في حساب الصندوق إلى الإسراع بتحويل مساهماتها المالية، حتى تتمكن الأمانة العامة من مواصلة تنفيذ مشروعات تنمية اقتصادية في جمهورية القمر المتحدة.
- ٥- تكليف الأمانة العامة بإعداد تصور حول احتياجات جمهورية القمر المتحدة ووضع دراسات الجدوى بهذا الشأن لتحديد الدعم الذي سيقدم لها وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية القادمة.
- ٦- الطلب من الدول الأعضاء زيادة الدعم المالي المقدم لجمهورية القمر ومطالبة مؤسسات التمويل والاستثمار العربية وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقديم الدعم التنموي لجمهورية القمر في مختلف المجالات وخاصة في مجال دعم الجامعة الوطنية الوليدة بجمهورية القمر المتحدة.
- ٧- دعوة الدول الأعضاء لفتح بعثات دبلوماسية في جمهورية القمر المتحدة أسوة بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وقيام الأمانة العامة بالإسراع في افتتاح مكتب الجامعة العربية في جمهورية القمر المتحدة لدعم دور الجامعة في مواصلة تحقيق التسوية السياسية والإشراف على تنفيذ المشروعات العربية فيها.

- ٨- الطلب إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقديم الدعم الممكن في إطار دعم التعليم باللغة العربية في جمهورية القمر المتحدة.
- ٩- الإعراب عن التقدير لجهود الأمين العام في تنفيذ مشروعات تنمية في جمهورية القمر المتحدة وعلى جهوده التي بذلها بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق المصالحة القمرية، والطلب منه مواصلة تقديم العون التنموي لجمهورية القمر في ضوء المبالغ التي ترد إلى صندوق دعم جمهورية القمر المتحدة بجامعة الدول العربية وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى القمة في دورتها العادية القادمة.

(ق.ق : ٣٨١ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

- بلورة موقف عربي
موحد لاتخاذ خطوات
عملية لإخلاء منطقة
الشرق الأوسط من
الأسلحة النووية.
- إن مجلس الجامعة على المستوى القمة،
- بعد إطلاعه على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يذكر بالبيان الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (١٨) بجمهورية السودان بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦، بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية،
- ويأخذ علماً بالقرار رقم ٦٧٤٤ الصادر عن الدورة العادية (١٢٧) للمجلس الوزاري للجامعة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٤ بشأن "مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الأخرى على السلم الدولي والأمن القومي العربي" وما تضمنه القرار من توجيهات بشأن التنسيق العربي في أعمال مؤتمر الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجانها التحضيرية، والتنسيق العربي في الدورة (٥١) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،
- وإذ يبدي قلقه الشديد إزاء التصريحات العلنية لرئيس الحكومة الإسرائيلية بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية،
- وإذ يعبر عن الانزعاج من المتغيرات السلبية على الساحة الدولية عامة وبالشرق الأوسط خاصة في مجالات ضبط التسليح ونزع السلاح وعن عدم الاستجابة بشكل عملي للمبادرة العربية لجعل الشرق الأوسط

منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية في هذا الشأن،

يقرر

١- عقد اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري يسبقه اجتماع للجنة من كبار المسؤولين بالدول العربية لدراسة وتقييم الجهود العربية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وأن يركز مجلس الجامعة على وجه الخصوص على:

- تقييم السياسة العربية التي اتبعتها خلال العقود الماضية في ضوء المتغيرات الدولية وإعادة النظر فيها، وجوانب النجاح وأسباب الفشل، وتحديد ما إذا كانت هذه السياسة تصلح اليوم في ظل الأوضاع الدولية القائمة وهل تستمر الدول العربية في المطالبة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؟
- اقتراح آلية عملية لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وخاصة لتنفيذ "قرار الشرق الأوسط" الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، تمهيداً لطرحها على الساحة الدولية.

- اقتراح البدائل المناسبة التي يمكن للدول العربية التحرك في إطارها في حالة عدم اتخاذ المجتمع الدولي أي خطوات مناسبة لتنفيذ المبادرة العربية لإخلاء المنطقة من هذه الأسلحة وعدم تبني آلية لتنفيذ القرارات الدولية بهذا الشأن.

- وضع تصور عربي لكيفية التعامل مع الموقف في ضوء التوجه الإسرائيلي نحو كسر سياسة الغموض النووي التي اتبعتها في السنوات السابقة.

٢- التأكيد على الالتزام بما ورد بالبيان الصادر عن القمة العربية د.ع (١٨) حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية.

٣- تعليق أعمال "اللجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي" والتي أنشأت عام ١٩٩٤ كمبادرة عربية، لحين إعادة تقييم السياسة العربية التي اتبعتها خلال العقود الماضية في ضوء المتغيرات الدولية وإعادة النظر فيها في ظل الأوضاع الدولية القائمة.

٤- تأكيد أهمية الالتزام الكامل بكافة عناصر خطة التحرك والتنسيق العربي ودعم التنفيذ الكامل للقرار رقم ٦٧٤٤ الصادر عن الدورة (١٢٧) للمجلس الوزاري للجامعة بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٤ بشأن "مخاطر

السلاح النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الأخرى على السلم الدولي والأمن القومي العربي" وما تضمنه القرار من توجيهات بشأن التنسيق العربي في أعمال مؤتمر الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمراجعة المعاهدة عام ٢٠١٠ ولجانها التحضيرية، وكذلك التنسيق العربي في الدورة (٥١) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥- الطلب من الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير إلى مجلس الجامعة في دورته القادمة يتضمن مقترحات محددة.

(ق.ق : ٣٨٢ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يستذكر دعوة القادة العرب الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (١٨) بجمهورية السودان بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦، بشأن تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالدول العربية، ويؤكد التزامه بما ورد فيها،

- وبعد إطلاع على توصية مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الواردة في قراره رقم ٦٦٨٨ د.ع ١٢٦ بتاريخ ٩/٦/٢٠٠٦ ورقم ٦٧٤٨ د.ع ١٢٧ بتاريخ ٤/٣/٢٠٠٧،

- وإذ يؤكد أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي حق أصيل للدول الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وغيرها من المعاهدات والأنظمة ذات الصلة، وبصفة خاصة النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

- وإذ يذكر بانضمام جميع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتزامها بإحكامها، مما يؤكد استحقاقها للدعم الدولي اللازم لتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،

- وإذ يشدد على أهمية استخدام التكنولوجيا النووية الحديثة في الأغراض السلمية، والعمل على تطويرها بالجهود العربية المشتركة،

يقرر

١- دعوة الدول العربية إلى الشروع في والتوسع باستخدام التقنيات النووية السلمية في كافة المجالات التي تخدم التنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية، مع الالتزام بكافة المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي وقعتها هذه

تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية.

الدول، ومن أجل ذلك اتخاذ الإجراءات التنفيذية التالية:

- أ- إنشاء هيئات ومؤسسات تعنى بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في كل دولة عربية.
- ب- إنشاء هيئات رقابية وطنية مستقلة تعنى بمراقبة استخدام الطاقة النووية في الدولة وواردات وصادرات الدولة من المواد والأجهزة المشعة وذلك بهدف تأمين السلامة النووية في الدولة ومزيد من الشفافية أمام المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي.
- ج- تدريس العلوم والتقنيات النووية في الجامعات العربية بغية تأمين الخبرات المتخصصة في هذا الميدان الحيوي والطلب من وزراء التعليم العالي أخذ الخطوات التنفيذية لذلك.
- د- إجراء البحوث السلمية والتطبيقية الضرورية للاستفادة من التقنيات النووية في كافة الأنشطة الاقتصادية والصحية والبيئية وتأمين التمويل الضروري لذلك والطلب من وزراء البحث العلمي أو من نظرائهم اتخاذ الخطوات التنفيذية لذلك.
- هـ- إنشاء المفاعلات النووية لأغراض البحث العلمي والتوسع في استخدامها في عملية التدريس والبحث العلمي والأنشطة الاقتصادية والصحية.
- و- تنمية وإدارة الموارد المائية باستخدام التقنيات النووية.
- ز- التعاون العربي في إنتاج النظائر المشعة المستخدمة في الطب.
- ح- إدخال التقنيات النووية المتاحة في الطب إلى المؤسسات الصحية العربية.
- ط- إنشاء شبكات للرصد المبكر للتلوث الإشعاعي ووضع خطط الطوارئ الوطنية لمواجهة الحوادث الإشعاعية والنووية.
- ي- دعم الهيئة العربية للطاقة الذرية كأداة للعمل العربي المشترك في هذا الميدان ودعوة الدول العربية التي لم تنه إجراءات الانضمام إلى عضويتها إلى إنهاء هذه الإجراءات بالسرعة

المطلوبة لما في ذلك من دعم لهذه الدول والعمل العربي المشترك في هذا الميدان.

- ٢- الطلب إلى الهيئة العربية للطاقة الذرية وضع إستراتيجية عربية خاصة بامتلاك العلوم والتقنيات النووية للأغراض السلمية حتى العام ٢٠٢٠ وعرضها على الاجتماع القادم لمجلس الوزراء.
- ٣- تكليف الأمانة العامة وبالتعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بما فيها عقد الاجتماعات واللجان اللازمة لتنفيذ هذا القرار.
- ٤- الطلب إلى الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري.

(ق.ق : ٣٨٣ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

- وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة، بعد أن تدارس القادة العرب موضوع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،
- وإذ يؤكد على أهمية التعاون الجماعي العربي في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،

يقرر

- ١- إقامة تعاون عربي مشترك في مجالات تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجية المتعلقة بها، وتنفيذ برنامج عملي يشمل مشروعات مشتركة لتطوير استخدام هذه التكنولوجيا لخدمة مختلف مجالات التنمية في المنطقة العربية، وخاصة مجالات الطاقة والمياه والطب والزراعة والصناعة.
- ٢- الطلب من الأمين العام تشكيل فرق من الخبراء والمتخصصين، بمشاركة الهيئة العربية للطاقة الذرية لدراسة سبل ومتطلبات إقامة هذا التعاون من خلال برنامج عربي متكامل.
- ٣- دعوة مجالس الوزراء العرب ذات العلاقة للنظر في هذا البرنامج عند

اكتماله وعرض ملاحظاتها على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري تمهيداً ل عرضه على أول قمة عربية قادمة للنظر في إقراره.

(ق.ق : ٣٨٤ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٥،

يقرر

- ١- التأكيد مجدداً على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، ورفض الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف.
- ٢- ضرورة العمل على معالجة جذور الإرهاب وإزالة العوامل التي تغذيه من خلال القضاء على بؤر التوتر وازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية ووضع حد للاحتلال الأجنبي والظلم والاعتداء على حقوق الإنسان وكرامته.
- ٣- مواصلة التنسيق العربي في الأمم المتحدة مع الدول والمجموعات الإقليمية من أجل عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أو عقد مؤتمر دولي تنظمه الأمم المتحدة والإسراع في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة حول الإرهاب تتضمن تعريفاً محدداً للإرهاب متفق عليه دولياً يأخذ في الاعتبار أن قتل المدنيين الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية مع التمييز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان.
- ٤- مواصلة الجهود والمساعدات العربية من أجل استصدار قرار من الجمعية

الإرهاب الدولي وسبل مكافحته.

العامة للأمم المتحدة بتشكيل فريق عمل لدراسة سبل تنفيذ التوصيات المتضمنة في إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في مدينة الرياض في شهر فبراير/ شباط ٢٠٠٥، ومقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز المتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب والذي من شأنه تقوية التعاون الدولي في هذا المجال الهام.

٥- الترحيب بمبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية بالدعوة إلى عقد ندوة دولية حول مكافحة الإرهاب واعتماد مدونة سلوك لمكافحة هذه الظاهرة تلتزم بها كل الأطراف.

٦- دعم جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والتأكيد على أهمية التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب" الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها رقم: A/RES/60/288 بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٨.

٧- تعزيز التعاون القائم بين جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة مع لجنة مكافحة الإرهاب المشكلة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٨- تفعيل الآلية التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وحث الجهات المعنية في الدول العربية التي لم ترسل إجاباتها على الاستبيانات الخاصة بمتابعة تنفيذ الاتفاقية على إرسالها إلى المكتب العربي للشرطة الجنائية تمهيداً لرفعها إلى مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب.

(ق.ق : ٣٨٥ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

العلاقات العربية مع

التجمعات الدولية
والإقليمية:
التعاون العربي الافريقي.

- بعد إطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن وبصفة خاصة قرار قمة الخرطوم رقم ٣٤٧ بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦،

يقرر

- ١- التأكيد على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل وتطوير التعاون العربي الافريقي وتنظيم اجتماعات أجهزته، وذلك في ضوء قرارات مجلس الجامعة، والطلب إلى الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الخصوص للوصول إلى مرحلة تعاون حقيقي ومنفعة مشتركة تقوم على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية ليكون تعاوناً يرسى المرتكزات التي تصون العلاقات العربية الافريقية ويدراً عنها الأخطار.
- ٢- مواصلة الجهود بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الافريقي لعقد القمة العربية الافريقية الثانية في اقرب وقت ممكن، وإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل التعاون العربي الافريقي.
- ٣- التأكيد على دور صندوق المعونة الفنية للدول الافريقية في تقديم العون الفني للدول الافريقية تفعيلاً للتعاون العربي الافريقي.
- ٤- دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في رفع وتوسيع تمثيلها الدبلوماسي مع الدول الافريقية، وتوثيق علاقات التنسيق بين دول المجموعتين في المحافل الإقليمية والدولية.
- ٥- حث وتشجيع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات رجال الأعمال في الدول العربية على تنشيط تواجدها في افريقيا وتوسيع دوائر علاقاتها بنظيراتها خاصة مع المنظمات الشبابية ومراكز الأبحاث والدوائر العلمية، واتحادات الغرف التجارية بهدف مواصلة وتعزيز الدبلوماسية الشعبية بين أبناء ودول المجموعتين.
- ٦- تكثيف الجهود مابين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الافريقي

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاتخاذ كل ما من شأنه تمكين المعهد الثقافي العربي - الافريقي من مواصلة جهوده وتنفيذ برامجها، خاصة في ظل جهودهم المشتركة لتطوير وتوسيع مهامه ليشمل برنامجا للدراسات الاستراتيجية للشؤون العربية والافريقية.

٧- مواصلة الجهود نحو تطوير المعرض التجاري العربي الافريقي وترقية أدائه ليكون له مردود فاعل على العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول العربية والدول الافريقية.

٨- تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الافريقي مواصلة دراسة إنشاء منتدى للتعاون العربي الافريقي يشارك فيه الأكاديميين والخبراء ومنظمات رجال الأعمال والمجتمع المدني والغرف التجارية ويعقد كل عامين بالتناوب بين الجانبين العربي والافريقي.

٩- دعوة الدول الأعضاء ومنظمات العمل العربي المشترك والجمعيات العربية والخيرية ذات الصلة، تقديم العون الإنساني العاجل إلى المناطق الافريقية التي تواجه كوارث الجفاف والتصحر والفيضانات في جمهورية النيجر وجمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال وجمهورية كينيا وجمهورية اثيوبيا.

١٠- دعوة الأمانة العامة إلى الإسراع في افتتاح بعثة الجامعة العربية في بريتوريا بجنوب افريقيا بما يدعم ويعزز آليات التعاون العربي الافريقي.

(ق.ق : ٣٨٦ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

■ على مذكرة الأمانة العامة،

■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يقرر

١- الطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده واتصالاته مع رئاسة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية من أجل تطوير العلاقات الجماعية العربية

العلاقات العربية مع

التجمعات الدولية

والإقليمية:

التعاون العربي الأوروبي.

الأوروبية بما في ذلك الحوار العربي الأوروبي المشترك وفق مقتضيات المصالح العربية العليا، وتكثيف الجهود المشتركة لدعم مبادرات بعض الدول الأوروبية لتنشيط علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع العالم العربي، وبخاصة المبادرة المالطية الرامية إلى عقد قمة أوروبية عربية.

٢- أهمية مواصلة الأمانة العامة لجهودها بالتعاون مع المفوضية الأوروبية لتطوير وبلورة مجالات التعاون المشترك في القضايا التي تهم الجانبين وتقنين التعاون بشكل مؤسسي ينسجم وواقع الاتصالات القائمة.

٣- استمرار الأمانة العامة في جهودها واتصالاتها من أجل تعزيز العلاقات وتكثيف المشاورات مع الدول المنضمة حديثاً للاتحاد الأوروبي، وكذلك دول آسيا الوسطى بهدف دعم التعاون معها في كافة المجالات، والترحيب برغبة العديد من الدول الأوروبية بتوقيع مذكرات تفاهم مع الجامعة العربية.

٤- الترحيب بافتتاح البيت العربي في مدريد والتأكيد على أهمية قيام مجلس السفراء العرب بالتعاون مع الأمانة العامة على متابعة التطورات المتعلقة بالمدرسة العربية الأوروبية للإدارة في غرناطة وإنشاء لجنة عربية/اسبانية للتقييم والتصفية للوقوف على الوضع المالي والقانوني للمدرسة والممتلكات والأصول المتبقية في ذمتها.

(ق.ق : ٣٨٧ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

العلاقات العربية مع
التجمعات الدولية
والإقليمية:
التعاون العربي مع
جمهورية الصين الشعبية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى بيان الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني، وبرنامج عمل المنتدى لعامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨،
- وعلى تقرير الأمانة العامة حول مؤتمر الصداقة العربية - الصينية في دورته الأولى،

يقرر

- ١- التأكيد على قراراته السابقة في هذا الشأن والإعراب مجدداً عن حرص الدول الأعضاء على تعزيز علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية في مختلف المجالات.
- ٢- الإعراب عن التقدير لجمهورية السودان لاستضافتها للدورة الأولى لمؤتمر الصداقة العربية الصينية، وتوجيه الشكر لكل من جمعية الصداقة الصينية - العربية والأمانة العامة على جهودهما لإنجاح هذا المؤتمر.
- ٣- الطلب من الأمانة العامة متابعة التنسيق مع الجانب الصيني من أجل الإعداد لاجتماع كبار المسؤولين لمنتدى التعاون العربي الصيني في مقر الأمانة العامة في عام ٢٠٠٧، تمهيداً لعقد الدورة الثالثة للاجتماع الوزاري للمنتدى عام ٢٠٠٨ في مملكة البحرين. والطلب من الأمانة العامة مواصلة التنسيق مع الجهات المعنية من الجانبين العربي والصيني لإعداد لعقد الدورة الثانية لمؤتمر رجال الأعمال للمنتدى في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية يومي ١٨ و ١٩/٦/٢٠٠٧.
- ٤- الترحيب بعقد ندوة الحوار بين الحضارتين العربية والصينية في الرياض - المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٠٧، وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهات الصينية والعربية المختصة لإعداد لعقد هذه

الندوة وفقاً لما تضمنه برنامج عمل منتدى التعاون العربي الصيني.
 ٥- توجيه الشكر للجمهورية التونسية على استضافتها ندوة الحوار بين الحضارتين العربية والصينية، في دورتها لعام ٢٠٠٩.
 (ق.ق : ٣٨٨ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

العلاقات العربية مع
التجمعات الدولية
والإقليمية:
 التعاون العربي مع دول
 أمريكا الجنوبية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
 - بعد اطلاعه:
 ■ على مذكرة الأمانة العامة،
 ■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
 ■ وعلى الإعلان الصادر عن قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (إعلان برازيليا)،
 ■ وعلى قرار قمة السودان رقم ٣٥٠ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦،
 ■ وعلى قراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦٦٩٤ د.ع (١٢٦) بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٦ ورقم ٦٧٥٣ د.ع (١٢٧) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٤،

يقرر

- ١- الترحيب بانعقاد القمة الثانية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في المملكة المغربية في مطلع عام ٢٠٠٨، وتكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ودول أمريكا الجنوبية بهدف التحضير الجيد لموضوعات ووثائق القمة.
- ٢- الطلب من الأمانة العامة متابعة التنسيق مع دول أمريكا الجنوبية لإعداد للاجتماعات الوزارية المشتركة التي تم الاتفاق على عقدها في

الاجتماع الثالث لكبار المسؤولين والتي تشمل:

- الاجتماع الثاني للوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية والمحالات ذات الصلة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في الرباط يومي ٢٣ و ٢٤ ابريل/ نيسان ٢٠٠٧.
 - الاجتماع الأول للوزراء العرب ووزراء أمريكا الجنوبية المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية في القاهرة يومي ٢٣ و ٢٤ مايو/ أيار ٢٠٠٧.
 - الاجتماع القادم لكبار المسؤولين في يوليو/ تموز ٢٠٠٧ في بوليفيا.
 - اجتماع وزراء خارجية الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بالأرجنتين في السابع من نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٧ الذي يسبقه اجتماع تنسيقي في السادس من نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٧.
- ٣- الطلب إلى الأمانة العامة عرض الموضوع على المجلس في الدورة العادية القادمة.

(ق.ق : ٣٨٩ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

دعم حوار الحضارات.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة الجمهورية التونسية بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٧،

يقرر

١- التأكيد على أهمية إرساء حوار حقيقي بين الحضارات ودعمه وذلك

في إطار الموقف العربي الداعي إلى ضرورة تبني ثقافة الحوار والتحالف بين الحضارات والأديان بهدف تحقيق علاقات دولية أكثر توازناً وتضامناً وتكريساً للأمن والسلم الدوليين.

٢- دعم مقترح الأمين العام للجامعة الداعي إلى أن تتولى منظمة اليونسكو دعوة مجلس الأمن الدولي لعقد اجتماع لمناقشة العلاقة بين الثقافات وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين.

٣- تكليف المجالس الوزارية العربية المتخصصة (مجلس وزراء الإعلام العرب، مجلس وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) والمنظمات العربية المختصة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الالكسو" اتحاد إذاعات الدول العربية...) وكذلك مكاتب وبعثات الجامعة العربية بالخارج بوضع خطط وبرامج عمل تهدف إلى التعريف بالحضارة العربية وبما قدمته من إثراءات هامة للإنسانية من جهة، وتكريس مفاهيم الحوار والانفتاح في التعامل مع الآخر من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة.

٤- دعوة الأمانة العامة إلى رصد ومتابعة المبادرات التي تصدر عن شخصيات ومؤسسات إقليمية ودولية والتي تهدف إلى دعم حوار الحضارات وإرساء قيم التسامح والانفتاح وتقديم مقترحات لتحقيق التجاوب المناسب مع هذه المبادرات.

٥- دعوة الأمانة العامة إلى العمل على تنسيق جهودها في هذا المجال مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

٦- دعوة الدول العربية إلى تزويد الأمانة العامة والدول الأعضاء بنتائج نشاطها في مجال دعم حوار الحضارات والتعريف بالحضارة العربية.

(ق.ق : ٣٩٠ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

وضع خطة عربية | إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

نموذجية للتربية على
مبادئ حقوق الإنسان
للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.

- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة الجمهورية التونسية رقم ١٥ بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣،

يقرر

- ١- الترحيب باقتراح الجمهورية التونسية الخاص بوضع خطة عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان (٢٠٠٩ - ٢٠١٤).
- ٢- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمات والمؤسسات العربية ذات العلاقة بقضايا حقوق الإنسان وفي مقدمتها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بإعداد الخطة وتحديد مبادئها وأهدافها وآلياتها.
- ٣- مطالبة الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بمقترحاتها في هذا الشأن.
- ٤- عرض الخطة في صيغتها النهائية على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته القادمة (٢٠) لاعتمادها.

(ق.ق : ٣٩١ د.ع (١٩) - ٢٠٠٧/٣/٢٩)

إقامة الاتحاد الجمركي
العربي.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يستذكر توجهات القادة العرب التي تضمنتها وثيقة عهد ووفاء وتضامن (قراره رقم ٢٥٥ د.ع (١٦) تونس ٢٣/٥/٢٠٠٤) بإقامة الهياكل اللازمة وهيئة الظروف الضرورية لإرساء التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وما تضمنته الفقرة السادسة منها باستكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركي عربي يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتذليل العقبات التي تعترض بلوغ ذلك الهدف ووضع الجدول الزمني لذلك،
- وإذ يستذكر قراره رقم ٢٧٢ د.ع (١٦) تونس ٢٣/٥/٢٠٠٤ بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسرعة استكمال تصوره

ومقترحاته المتعلقة بإقامة اتحاد جمركي عربي وعرضها على القمة العربية في ٢٠٠٥،

- وإذ يستذكر قراره رقم ٣٥١ د.ع (١٨) الخرطوم ٢٩/٣/٢٠٠٦ بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقديم تقرير شامل حول إقامة الاتحاد الجمركي العربي إلى القمة العربية القادمة ٢٠٠٧،
- وإذ يثمن جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لوضع البرنامج الزمني لتنفيذ مرحلة التكامل الاقتصادي العربي،

يقرر

- ١- الموافقة على الهيكل العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي.
- ٢- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوضع الآليات والبرامج التفصيلية لتطبيق هذا الهيكل وفق برنامج زمني محدد، وعرضه على مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته القادمة.

(ق.ق : ٣٩٢ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة بالجزائر رقم ٣١٤ بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٥،
- وعلى قرار الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم ٢ في دورتها ٢٩ (القاهرة: ٢٠-٢٤/٥/٢٠٠٦)،
- وعلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٦٤٦ بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٦ ورقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٥/٢/٢٠٠٧،

إستراتيجية التنمية
الزراعية العربية
المستدامة.

- وعلى مشروع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين،

يقرر

- ١- الموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة [وثيقة مستقلة، مستند رقم: ج ٧٩/٠٣/٠٧/٠٥ - د (٢٠٠٢)].
- ٢- اعتبار استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي .
- ٣- دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة ، وتقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق.ق : ٣٩٣ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

- تطوير التربية والتعليم
العالي والبحث العلمي
في الوطن العربي.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
 - بعد اطلاعه:
 - على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
 - وعلى تقرير الأمين العام حول تطوير التعليم في العالم العربي،
 - وعلى تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، وخطة العمل التي يتضمنها،
 - وعلى ملاحظات الدول الأعضاء حول مشروع تطوير التعليم في الدول العربية،
 - وإذ يؤكد بأن التعليم يمثل الدعامة الرئيسية لتحقيق النهضة العربية في جميع المجالات، وأنه الركن الأساسي للوصول إلى التنمية الشاملة، وأنه العامل الرئيسي للسلم الاجتماعي وتعزيز الأمنين الوطني والقومي العربي،

- وإذ يستذكر قراراته السابقة: قراره رقم ٢٥٥ د.ع (١٦) بتونس - ٢٣/٥/٢٠٠٤، وأيضاً قراره رقم ٢٨٩ د.ع (١٧) الجزائر - ٢٣/٣/٢٠٠٥، وكذلك قراره رقم ٣٥٤ ورقم ٣٥٥ د.ع (١٨) بالخرطوم - ٢٩/٣/٢٠٠٦،
- وإذ يؤكد مجدداً دعوته لكافة الجهات المعنية في الدول الأعضاء ضرورة متابعة مسيرة الإصلاح والتحديث وفي مقدمتها تطوير التعليم،

يقرر

- ١- الإشادة بتقرير الأمين العام حول تطوير التعليم في العالم العربي، وبالجهد المبذول على مدار عام كامل في إعداده تنفيذاً لقرار قمة الخرطوم، وتقديم الشكر للأمين العام والأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ولكل من شارك في إعداد التقرير وخطة العمل الخاصة بتطوير التعليم.
- ٢- تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بإحالة التقرير إلى حكومات الدول الأعضاء لدراسته وإرسال ملاحظاتها في موعد غايته شهر يوليو/تموز القادم إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وعرض تقرير شامل في ضوء ذلك على دورة استثنائية للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ثم عرضه على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ تمهيداً لعرضه على القمة القادمة.

(ق.ق : ٣٩٤ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- وعلى مذكرة الأمانة العامة،
- على قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (١٧) الصادر عن الدورة العادية (٣٠) بتاريخ ١٥-١٦/٣/٢٠٠٦،
- وعلى قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (٣) الصادر عن الدورة العادية (٣١) بتاريخ ٢٧-٢٨/٢/٢٠٠٧،

المشروع العربي لتحسين جودة المرافق الصحية.

يقرر

- ١- الترحيب بتطبيق المشروع العربي لتحسين جودة المرافق الصحية في البلدان العربية باعتباره مشروعاً ريادياً يهدف إلى ضمان تقديم خدمات رعاية صحية ذات جودة عالية وآمنة، وصولاً لمجتمع عربي صحي سليم ومعافى.
 - ٢- تكليف الأمانة العامة برفع تقرير حول نتائج تطبيق هذا المشروع إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته القادمة.
- (ق.ق : ٣٩٥ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

متابعة تطبيق منطقة
التجارة الحرة العربية
الكبرى.

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- إذ يستذكر قرارات القمة العربية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أرقام ٢١٢ (٢٠٠١)، ٢٣٣ (٢٠٠٢)، ٢٧٢ (٢٠٠٤)، ٣٠٨ (٢٠٠٥)، ٣٥١ (٢٠٠٦)،
 - وبعد إطلاعه على مذكرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة الجوانب المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
 - وإذ يثمن نتائج الاجتماع الوزاري التشاوري الذي عقد يوم ٢٠٠٧/٢/١٥ على هامش اجتماعات الدورة ٧٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة موضوع قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية وقراره رقم ١٦٨٧ ع.د ٧٩ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥،
 - وإذ يؤكد مجدداً على ضرورة استكمال المنطقة بإزالة القيود غير الجمركية الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، واستكمال قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية،
 - وإذ يرحب بالخطوة المتخذة من قبل جمهورية مصر العربية برفع تحفظها على ربط العمل بالاستثناءات بإتمام قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية،

يقرر

- ١- حث الدول العربية التي لم تستكمل بعد إجراءات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الإسراع في ذلك.
- ٢- حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إلى المصادقة على الاتفاقية، ومن ثم استكمال إجراءات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، للاستفادة من التسهيلات التي أقرتها القمة العربية لتسهيل انضمام الدول العربية الأقل نمواً.
- ٣- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتكثيف جهوده نحو متابعة تنفيذ قراره رقم ٢١٢-د.ع (١٣) عمان ٢٠٠١/٣/٢٨ بإزالة القيود غير الجمركية التي تعترض الاستفادة من الإعفاء الكامل للسلع العربية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل،

بما في ذلك طلب الإعفاء الجمركي.

٤- تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتماد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية قبل نهاية العام الحالي.

٥- التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاستثنائية المنعقدة لدعم الاقتصاد اللبناني في مواجهة الآثار التدميرية للعدوان الإسرائيلي (بيروت: ١٦-١٧/١٠/٢٠٠٦).

(ق.ق: ٣٩٦ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

تحرير تجارة الخدمات بين
الدول العربية.

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعها على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والسبعين (٢٠٠٧/٢/١٥) وخاصة القرار رقم (ق ١٦٨٦ د.ع ٧٩-٢٠٠٧/٢/١٥) الخاص بتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية،
 - وإذ يؤكد على قراراته المتعلقة بتعزيز مسيرة العمل الاقتصادي العربي واستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإدماج تجارة الخدمات في إطارها،
 - وإذ يعبر عن ارتياحه لبدء المفاوضات الثنائية بين عدد من الدول العربية بهدف تحرير تجارة الخدمات، وإدراجها ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
 - وإذ يرحب بالمبادرة الأردنية المصرية الخاصة بتحرير كامل لعدد محدود من القطاعات (الاتصالات، الحاسب الآلي، والتعليم)،

يقرر

- دعوة الدول العربية، الراغبة، للانضمام إلى المبادرة الأردنية المصرية لتحرير قطاعات الاتصالات والحاسب الآلي والتعليم، والعمل على توسيع نطاق التحرير إلى قطاعات خدمية أخرى.
- دعوة الدول العربية المشاركة في مفاوضات جولة بيروت، إلى الانتهاء من المفاوضات الثنائية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية قبل دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر فبراير/ شباط ٢٠٠٨.

(ق.ق: ٣٩٧ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

النقل.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على تقرير المتابعة للقرارات أرقام (٢١٢)، (٢٣٤)، (٢٧٥)، (٣٠٩)، (٣٥١) الصادرة عن دوراته (١٣)، (١٤)، (١٦)، (١٧)، (١٨) على الترتيب بشأن استكمال ربط الدول العربية براً وبحراً وجواً، وتطوير قطاع النقل العربي ورفع كفاءته،
- وإذ يثمن الجهود المبذولة من قبل الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وزراء النقل العرب والمنظمات العربية المعنية لتنفيذ القرارات المشار إليها بوتيرة متسارعة،
- وإذ يعرب عن ارتياحه لإنجاز اتفاقية تنظيم نقل الركاب على الطرق فيما بين الدول العربية وعبرها،
- وحرصاً على مواجهة المعوقات التي تحد من كفاءة حركة النقل العربي البيئي،
- وأخذاً بعين الاعتبار الدور الرئيسي للصناديق والمؤسسات المالية العربية في تحقيق توجهات العمل العربي المشترك وعلى الأخص فيما يتعلق باستكمال البنية الأساسية،

يقرر

أولاً: دعوة الدول العربية إلى:

- ١- المصادقة على "اتفاقية تنظيم نقل الركاب على الطرق فيما بين الدول العربية وعبرها"، نظراً لدورها في تسهيل حركة الأفراد فيما بين الدول العربية.
- ٢- اتخاذ الخطوات اللازمة لمواءمة مسميات رسوم وأجور الموانئ في تشريعاتها وأنظمتها، مع المسميات الواردة بالهيكل الموحد للرسوم والأجور بالموانئ البحرية العربية الذي وافق عليه كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وزراء النقل العرب (موجب قراريهما رقمي (١٤٧٣)، (٢١٤)، على الترتيب وكذلك لإدخال نظام النافذة

الواحدة بالمنافذ، وذلك بهدف تسهيل ورفع كفاءة التجارة العربية .

ثانياً: دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية إلى بحث إمكانية:

١- تمويل إعداد الدراسة الشاملة حول استكمال الربط البري العربي بمحاور من الطرق والسكك الحديدية.

٢- منح تسهيلات خاصة للدول العربية الأقل نمواً في عمليات تمويل مشاريع البنية الأساسية لقطاع النقل لدى تلك الدول ، وذلك بهدف تهيئته للربط مع الدول المجاورة.

(ق.ق : ٣٩٨ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

الربط الكهربائي العربي.

- بعد إطلاعه على تقرير المتابعة للقرارات أرقام (٢١٢)، (٢٣٦)، (٣١١) الصادرة عن دوراته (١٣)، (١٤)، (١٧) على التوالي بشأن استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته، والعمل على إنشاء سوق عربية للطاقة،

- وإذ يبارك توجه مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء لإعداد دراسة مستقبلية لمشروعات الربط الكهربائي العربي على ضوء القائم منها بالفعل والجاري تنفيذه (مشروع الربط السباعي، مشروع الربط المغاربي، مشروع الربط الخليجي)، ومدى توفر مصادر الطاقة بالدول العربية، وتوقعات الطلب على الكهرباء والغاز الطبيعي بالمنطقة،

- وبالنظر إلى الدور الرائد للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في مجال دراسات وتنفيذ مشروعات قطاع الكهرباء بالدول العربية وكذلك مشروعات الربط الكهربائي العربي،

يقرر

١- تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء الإسراع في إنجاز الدراسة الشاملة حول مستقبل مشروعات الربط الكهربائي العربية على مدى العشرين سنة القادمة، نظراً لأهميتها في إيجاد سوق عربية متكاملة للطاقة تدار وفق الأسس الاقتصادية.

٢- تقديم الشكر إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على ما بذله من جهود سابقة في تمويل مشروعات الربط الكهربائي العربي، ودعوته إلى النظر في تمويل إعداد الدراسة الشاملة المشار إليها.

(ق.ق : ٣٩٩ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

السياحة العربية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على تقرير المتابعة للقرارات أرقام (٢٣٧)، (٣١٠)، (٣٥٢) الصادرة عن دوراته (١٤)، (١٧)، (١٨) على التوالي بشأن دعم القطاع السياحي العربي وتعزيز الحركة السياحية العربية البينية،
- وتأكيداً على أهمية تحقيق زيادة في حجم الحركة السياحية العربية البينية، لاعتبارات اقتصادية على المستوى العربي الإجمالي،
- وبناءً على ما تبين له من خلال استعراض بعض الصعوبات التي تؤثر سلباً على تسهيل وزيادة الحركة السياحية فيما بين الدول العربية،

يقرر

دعوة الدول العربية إلى النظر في سن التشريعات والقوانين والأنظمة التي من شأنها تشجيع السياحة العربية البينية بما في ذلك المعاملة الوطنية للسائح العربي، وتسهيل إجراءات حصول السائحين العرب على تأشيرات الدخول.

(ق.ق : ٤٠٠ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- إذ يدن العدوان الإسرائيلي الذي يستهدف النيل من صمود الشعب الفلسطيني،
- وإذ يشير إلى حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني بسبب العدوان الإسرائيلي الذي تعرض له قطاع غزة بشكل خاص وعموم الأراضي الفلسطينية،
- وإذ يشيد بما قدمته حكومات وشعوب الدول العربية من دعم ومساندة للشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي وإعادة البناء والإعمار وتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني،
- وإذ يقدر الجهود الكبيرة للهيئات والصناديق المالية والإنمائية العربية والإسلامية وصندوق الأقصى والقدس في دعم وتمويل مشاريع التنمية في فلسطين،

تطوير ودعم الاقتصاد

الفلسطيني وإعادة

تأهيله.

يقرر

أولاً: دعوة الدول العربية لدعم إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي من مباني سكنية وبنى تحتية (طرق، جسور، كهرباء، مياه) جراء العمليات العسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية.

ثانياً: دعوة الدول العربية للمساهمة الفاعلة في تمويل مشاريع التنمية في فلسطين من خلال صندوقي الأقصى والقدس وتمكينهما من دعم جهود الحكومة الفلسطينية لخلق فرص تنمية، وإرساء دعائم بيئة تنمية مواتية وبناء اقتصاد عصري وفق الأولويات الفلسطينية وبخاصة تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتحسين البيئة الاستثمارية ومواجهة مشاكل البطالة والفقر.

ثالثاً: دعوة كافة الدول العربية والإسلامية التي لم تنضم بعد إلى الصندوقين، للمبادرة بالانضمام إلى عضويتهم، والإهابة بالمؤسسات الطوعية في العالم العربي والإسلامي وسائر المتبرعين لاستخدام الطاقة الفنية وآليات التعاقد والصرف التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية، من أجل تمويل برامج ومشاريع شهد الجميع بحرص البنك على أن تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني، وبأنها تنفذ وفق أفضل معايير وممارسات الشفافية والترشيد والنجاعة.

رابعاً: دعوة الدول العربية التي لم تنفذ قرار قمة القاهرة غير العادية رقم ٢٠٠ الصادر بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٠ بخصوص إعفاء السلع الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، للإسراع في تنفيذ القرار وإصدار تعليماتها بهذا الشأن إلى المنافذ الجمركية.

خامساً: دعوة الهيئات والصناديق العربية والإسلامية للاستمرار في تقديم الدعم المالي لمشاريع التنمية في فلسطين، وتقديم كافة أشكال الدعم الفني للمؤسسات الفلسطينية، وخاصة في مجال توفير الخبراء وتطوير القدرات الذاتية والبناء المؤسساتي للقطاعين العام والخاص.

سادساً: دعوة مؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية ورجال الأعمال العرب للمشاركة الفاعلة في الاستثمار في فلسطين، وتشجيع المشاريع المشتركة بينها، وتوفير ما أمكن من دعم ومساعدة لمؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال في فلسطين. والدعوى إلى المساهمة الفاعلة في إنجاح المنتدى الاقتصادي الذي ستنظمه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول دعم عملية إعادة البناء والإعمار للاقتصاد الفلسطيني.

(ق.ق : ٤٠١ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

الوضع المالي للأمانة
العامة لجامعة الدول
العربية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،

- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- واستناداً إلى كافة قراراته بشأن الوضع المالي وآخرها قرار قمة
السودان رقم ٣٥٩ بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦،

يقرر

١ - التأكيد على ضرورة التزام الدول الأعضاء التي لم تف بالتزاماتها بتنفيذ
قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة بشأن:

ضرورة تقيد الدول الأعضاء بسداد مساهماتها كاملة خلال الأشهر
الثلاث الأولى من السنة المالية وفقاً لنص المادة (٢٩) من النظام
المالي، وبعملة الموازنة.

التزام الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بسداد ١٠% من هذه
المتأخرات سنوياً تضاف إلى حصة الدولة السنوية.

الطلب من الدول الأعضاء المتحفظة على نسب مساهماتها الحالية في
موازنة الأمانة العامة سحب هذه التحفظات.

سداد الدول الأعضاء لمساهماتها في الاحتياطي العام للأمانة العامة
اعتباراً من موازنة ٢٠٠٦ وفقاً لنص المادتين ٢٣ ، ٢٤ من النظام
المالي للأمانة العامة بجامعة الدول العربية.

٢ - معالجة موقف الدول غير القادرة على دفع مساهماتها المقررة في موازنة
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والطلب إلى هذه الدول سداد حصتها في
موازنتي عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

(ق.ق : ٤٠٢ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

توجيه الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية لاستضافتها القمة العادية (١٩) في مدينة الرياض. إن مجلس الجامعة على مستوى القمة، - تقديراً للمملكة العربية السعودية، لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة العادية (١٩) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم أعمال هذه الدورة،

يقرر

١ - توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى المملكة العربية السعودية ملكاً وحكومة وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية.

٢ - الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لخدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية للجهود الكبيرة الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

(ق.ق : ٤٠٣ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

مؤعد ومكان الدورة العادية (٢٠) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة. إن مجلس الجامعة على مستوى القمة، - استناداً إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بآلية الانعقاد الدوري المنتظم لرئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة،

يقرر

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (٢٠) برئاسة الجمهورية العربية السورية في دمشق خلال شهر مارس/آذار ٢٠٠٨.

(ق.ق : ٤٠٤ د.ع (١٩) - ٢٩/٣/٢٠٠٧)

ق/١٩ (٠٣/٠٧) - ٣٧ - ع (٠٢٢٥)

إعلان الرياض

مجلس

جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (١٩)

الرياض - المملكة العربية السعودية

٩-١٠ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٨-٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٧

إعلان الرياض

نحن قادة الدول العربية، المجتمعين في الدورة التاسعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية يومي ٩-١٠ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٨-٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٧ م.

- استناداً إلى الأسس والمقاصد التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق العربية الأخرى، بما فيها وثيقة العهد والوفاء والتضامن بين الدول العربية، ووثيقة التطوير والتحديث في الوطن العربي،
- واستلهاماً للقيم الدينية والعربية التي تنبذ كل أشكال الغلو والتطرف والعنصرية، وحرصاً منا على تعزيز الهوية العربية، وترسيخ مقوماتها الحضارية والثقافية، ومواصلة رسالتها الإنسانية المنفتحة، في ظل ما تواجهه الأمة من تحديات ومخاطر تهدد بإعادة رسم الأوضاع في المنطقة، وتمييع الهوية العربية، وتقويض الروابط التي تجمعنا،
- وتأكيداً على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، والدفع بالعمل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، والالتزام بالجدية والمصادقية في العمل العربي المشترك، والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها.

نعلن عزمنا على:

- العمل الجاد لتحسين الهوية العربية، ودعم مقوماتها ومرتكزاتها، وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم، باعتبار أن العروبة ليست مفهوماً عرقياً عنصرياً، بل هي هوية ثقافية موحدة، تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لثرائها، وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية، يثريه

التنوع والتعدد، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز، ولذلك نقرر:

■ إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي، بما يعمق الانتماء العربي المشترك، ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة، ويرسخ قيم الحوار والإبداع، ويكرس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة.

■ تطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية، عبر تفعيل المؤسسات القائمة ومنحها الأهمية التي تستحقها، والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها، خاصة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي، والإنتاج المشترك للكتب والبرامج والمواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية واليهما، وتعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام والانترنت، وفي مجالات العلوم والتقنية.

■ نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار والانفتاح، ورفض كل أشكال الإرهاب والغلو والتطرف، وجميع التوجهات العنصرية الاقصائية وحملات الكراهية والتشويه ومحاولات التشكيك في قيمنا الإنسانية أو المساس بالمعتقدات والمقدسات الدينية، والتحذير من توظيف التعددية المذهبية والطائفية لأغراض سياسية تستهدف تجزئة الأمة وتقسيم دولها وشعوبها وإشعال الفتن والصراعات الأهلية المدمرة فيها.

- ترسيخ التضامن العربي الفاعل الذي يحتوي الأزمات ويفض التزايدات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، في إطار تفعيل مجلس السلم والأمن العربي الذي أقرته القمة العربية السابقة، وتنمية الحوار مع دول الجوار الإقليمي وفق مواقف عربية موحدة ومحددة، وإحياء مؤسسات حماية الأمن العربي الجماعي وتأكيد مرجعيته التي تنص عليها المواثيق العربية، والسعي لتلبية الحاجات الدفاعية، والأمنية العربية.

- تأكيد خيار السلام العادل والشامل باعتباره خياراً استراتيجياً للأمة العربية، وعلى المبادرة العربية للسلام التي ترسم النهج الصحيح للوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي مستندة إلى مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

- تأكيد أهمية خلو المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، بعيداً عن ازدواجية المعايير وانتقائيتها، محذرين من إطلاق سباق خطير ومدمر للتسلح النووي في المنطقة، ومؤكدين على حق جميع الدول في امتلاك الطاقة النووية السلمية وفقاً للمرجعيات الدولية ونظام التفتيش والمراقبة المنبثق عنها.

إن ما تجتازه منطقتنا من أوضاع خطيرة، تُستباح فيها الأرض العربية، وتتبدد بها الطاقات والموارد العربية، وتنحسر معها الهوية العربية والانتماء العربي والثقافة العربية، يستوجب منا جميعاً أن نقف مع النفس وقفة تأمل صادق ومراجعة شاملة. وإننا جميعاً، قادة ومسؤولين ومواطنين، آباء وأمّهات وأبناء، شركاء في رسم مصيرنا بأنفسنا، وفي الحفاظ على هويتنا وثقافتنا وقيمنا وحقوقنا. إن الأمم الأصيلة الحية تمر بالأزمات الطاحنة فلا تزيد لها سوى إيماناً وتصميماً. وإن امتنا العربية قادرة بإذن الله، حين توحد صفوفها، وتعزز عملها المشترك، أن تحقق ما تستحقه من أمن وكرامة ورخاء وازدهار.

الرياض

١٤٢٨/٣/١٠ هـ ٢٠٠٧/٣/٢٩ م

ق/١٩ (٠٧/٠٣/٢٩) - خ (٢٠٦) ٠٢٠٦

خطاب

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

في الجلسة الافتتاحية

خطاب

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وبعد:

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الأمة العربية،

أيها الاخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني باسمي وباسم الشعب السعودي أن أرحب بكم، متمنيا لكم النجاح في أعمالكم، واشكر فخامة الأخ الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان الشقيق، على ما بذله من جهد أثناء رئاسته القمة في السنة الماضية.

أيها الاخوة الكرام،

منذ أكثر من ستين سنة أنشئت الجامعة العربية، لتكون نواة للوحدة العربية الحقيقية، وحدة الجيوش، ووحدة الاقتصاد، ووحدة الأهداف السياسية، وقبل ذلك كله وحدة القلوب والعقول.

ولا شك أن السؤال الذي يطرح نفسه علينا: ما الذي تحقق من ذلك كله؟ إن الجواب على هذا يكشفه واقعنا الذي يؤكد أننا اليوم أبعد عن الوحدة من يوم أنشئت الجامعة.

أيها الاخوة الكرام،

في فلسطين الجريحة، مازال الشعب الصامد يعاني القهر والاحتلال محروما من حقه في الاستقلال والدولة، وكما تعلمون جميعا فإن الأشقاء الفلسطينيين اجتمعوا في مكة المكرمة بجوار بيت الله الحرام ونجحوا بفضل الله وتوفيقه في إنهاء خلافاتهم والاتفاق على حكومة وحدة وطنية تم الإعلان عنها، وفي ضوء هذا التطور الإيجابي فإنه أصبح من الضروري إنهاء الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني الشقيق بأقرب فرصة ممكنة، لكي تتاح لعملية السلام أن تتحرك في جو بعيد عن القهر والإكراه على نحو يسمح بنجاحها في تحقيق هدفها المنشود في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي العراق الحبيب، تراق الدماء بين الاخوة، في ظل احتلال أجنبي غير مشروع، وطائفية بغیضة تهدد بحرب أهلية. وفي لبنان الذي كان يضرب به المثل في التعايش والازدهار، يقف الوطن مشلولاً عن الحركة، وتتحول شوارعه إلى فنادق وتوشك الفتنة أن تكشر عن أنيابها.

وفي السودان أدى التراخي العربي إلى التدخل الخارجي في شؤونهم. وفي الصومال، لا تكاد حرب أهلية تنتهي حتى تبدأ أخرى. كل ذلك يحدث ونحن عاجزون عن تقديم العون لأشقائنا.

والسؤال ماذا فعلنا طيلة هذه السنين لحل كل ذلك؟ لا أريد أن ألقى اللوم على الجامعة العربية، فالجامعة كيان يعكس أوضاعنا التي يراها بدقة، ان اللوم الحقيقي يقع علينا نحن قادة الأمة العربية، فخلافتنا الدائمة، ورفضنا الأخذ بأسباب الوحدة، كل هذا جعل الأمة تفقد الثقة في مصداقيتنا، وتفقد الأمل في يومها وغدها.

أيها الاخوة الكرام،

ان الفرقة ليست قدرنا، وان التخلف ليس مصيرنا المحتوم، فقد منحنا الله جلته قدرته الكرامة، وخصنا بعقول تستطيع التفرقة بين الحق والباطل، وضماير تميز الخير من الشر، ولا ينقصنا إلا أن نطهر عقولنا من المخاوف والتوجس، فلا يحمل الأخ لأخيه سوى المحبة والمودة ولا يتمنى له إلا الخير الذي يتمناه لنفسه.

إنني رغم دواعي اليأس مليء بالأمل، ورغم أسباب التشاؤم متمسك بالتفاؤل، ورغم العسر أطلع إلى اليسر.

ان أول خطوة في طريق الخلاص هي أن نستعيد الثقة في أنفسنا، وفي بعضنا البعض، فإذا عادت الثقة عادت معها المصداقية، وإذا عادت المصداقية هبت رياح الأمل على الأمة. وعندها لن نسمح لقوى من خارج المنطقة أن ترسم مستقبل المنطقة، ولن يرتفع على أرض العرب سوى علم العروبة.

(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وإني أدعوكم، وأبدأ بنفسي إلى بداية جديدة، تتوحد فيها قلوبنا، وتلتحم صفوفنا، أدعوكم إلى مسيرة لا تتوقف إلا وقد حققت الأمة آمالها في الوحدة، والعزة، والرخاء، وما ذلك على قدرة العلي القدير، ثم على عزائم الرجال المؤمنين بعزير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ق/١٩ (٠٧/٠٣/١٥ - خ (٠١٩٢)

خطاب

السيد عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

خطاب

السيد عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

السيد الرئيس،

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يأتي انعقاد القمة العربية التاسعة عشرة في رياض المملكة العربية السعودية وعلى أرضها المباركة، ليسجل رسالة ذات دلالة، هي أن الانعقاد السنوي المنتظم للقمة العربية أصبح آلية راسخة في إدارة العمل العربي المشترك، منذ إقرارها بالقاهرة عام ٢٠٠٠، وهو أيضا ما تفرضه الضرورات من حتمية الاحتكام إلى التنسيق والتضامن إزاء ما يواجه العرب من تحديات كبرى في منعطف توتر غير مسبوق في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط والعالم العربي.

وأود أن أهنيء المملكة وخادم الحرمين الشريفين على تبوء رئاسة هذه القمة وهو، كما عرفناه ونعرفه، قادر بحكمته وأصالة خصاله وثبات مواقفه على الريادة الواعية للمسيرة، وعلى استنهاض الهمم وشحن العزائم إزاء تحد واضح لكيان بل لكيونة هذه الأمة.

كما أعبر عن التقدير لفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير على جهوده المميزة وإدارته النشطة منذ تولي رئاسة أعمال القمة العربية في العام السياسي العربي المنصرم، وقد حملت الدبلوماسية السودانية تحت قيادته، بكل إخلاص، مسؤولية متابعة تنفيذ مقررات تلك القمة وسط ظروف صعبة اشتدت فيها المخاطر والتحديات في السودان نفسه، وفي منطقة القرن الإفريقي المتناخم له، وفي الشرق الأوسط على اتساعه.

السيد الرئيس: خادم الحرمين،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

اسمحوا لي ونحن في مستهل عمل الرئاسة الجديدة أن اعرض عليكم كشف حساب عن العمل العربي المشترك في العام الذي مضى بين قمة الخرطوم في مارس من العام الماضي وحتى هذا اليوم.

وكما تعلمون، فإن الأجندة العربية تقوم على بنود رئيسية أربعة وهي:

- الوضع الاستراتيجي والسياسي والأمني في المنطقة، وما يرتبط به من مشاكل كبرى على رأسها فلسطين والتراع العربي الإسرائيلي، والعراق ومأساته، ولبنان وانقساماته، والسودان ومشاكله، والصومال وصعوباته، والوضع النووي في المنطقة، والهجمة العنيفة التي يتعرض لها الكيان العربي وهويته.
 - الموقف التنموي والعمل الجماعي العربي في أطره الاقتصادية والاجتماعية.
 - حركة الإصلاح في المجتمعات العربية.
 - إصلاح هياكل الجامعة العربية وتنشيط آلياتها.
- وسوف أتناول في تقريرتي هذا كلا من هذه البنود، باختصار أرجو ألا يكون محلاً، ولكن تفاصيله موجودة في تقاريرتي المعروضة أمام حضراتكم ..

فبالنسبة للوضع الاستراتيجي والسياسي في المنطقة، يرى العالم العربي ومن حوله العالم الإسلامي، وحقيقةً العالم في معظمه، في استمرار التراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية لبّ الاضطراب وأساس التوتر في هذه المنطقة على اتساعها، وهنا يطرح سؤال حاكم هو : ماذا يتوجب علينا أن نفعل إزاء انحياز سياسات دولية مؤثرة هذا الانحياز المعيب إلى سياسة إسرائيلية ممعنة في تحدى فرص السلام العادل ... وهو الانحياز الذي تسبب في شل عملية السلام. هذا الأمر يجعلنا نعمل ونطالب بإصرار بضرورة إعادة النظر في هذه السياسة إذا كان للشرق الأوسط أن يستقر وللسلام أن يقوم. إن غيبة الوساطة الآمنة أضرت ضرراً بالغاً بالفرص المتاحة لإحداث نقلة نوعية في الموقف بالمنطقة، ومع ذلك فإننا نتابع حالياً حركة دبلوماسية نرجو أن تكون متوجهة إلى استئناف عملية السلام، ومن ثم نرجو لها النجاح خاصة وأننا في سباق حاسم مع الزمن، مع استمرار الممارسات الإسرائيلية في تغيير الوضع الجغرافي والديموجرافي في الأراضي العربية المحتلة.

إننا نرجو ألا يكون الأمر مجرد حركة دون بركة، ولا تكون الدوائر المغلقة تطرح نفسها من جديد، لنجد أنفسنا بعد فترة في نفس المربع ونكون فقط قد أتحنا للسياسة الإسرائيلية الوقت الذي تحتاجه لفرض أمر واقع جديد في الأراضي المحتلة لئحتج علينا به سواء بالقدس أو ما حولها أو في الأراضي المحتلة بشكل عام.

إن اليقظة مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى ومن ثم فعلمية التقييم خلال الأسابيع .. أو الشهور القادمة ضرورية حتى يمكننا التداول في الطريق الذي يجب اتخاذه إذا فشلت الجهود الحالية أو اتضح عدم فعاليتها، وهو أمر محتمل جداً.

لقد أعد العرب أنفسهم للدخول في عملية سلام تنهى النزاع العربي الإسرائيلي، وتشهد التطورات في الأسابيع الماضية بذلك، وعلى رأس ما حققه العرب يأتي اتفاق مكة الذي تم برعاية كريمة منكم يا خدام الحرمين في إطار مواجهة موقف خطير تتعرض له المنطقة. وارتباطاً بذلك يأتي الاتفاق الفلسطيني على قيام حكومة الوحدة الوطنية التي نحييها ونتمنى لها التوفيق في دفع العمل الفلسطيني نحو تحقيق السلام العادل طبقاً لإطار مبادرة السلام العربية، وبهذه المناسبة أحيي الدول الأوروبية التي اتخذت القرار الصائب والجرئ بالاعتراف بالحكومة الفلسطينية الجديدة والتعامل معها وعلى رأسها النرويج التي يمثلها اليوم وزير خارجيتها، وأطالب بوقف الحصار الاقتصادي المضروب على شعب فلسطين فهو حصار غير عادل لا يخدم إلا أهداف الاحتلال الأجنبي.

إن هدف العرب واضح، ومسجل في مبادرة السلام هذه والتي تلزم كل العرب وتشكل إطار قبولهم، والشروط اللازمة للسلام الشامل معهم، بما يتطلب إنهاء الاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري وشعبا اللبنانية، وقيام العلاقات المستقبلية مع إسرائيل تحت ظروف السلام الشامل وقيام الدولة الفلسطينية الحقيقية.

وإذا كانت السياسة الإسرائيلية تريد من العرب أن يعدلوا مبادرتهم لتشكيل في النهاية تنازلات عربية دون مقابل، وترتب حقوقاً لإسرائيل دون التزامات، وذلك بعد اقتراح استبعاد عنصري الأرض والبشر، والتركيز على طلب التطبيع، فهو عرض لا يلغي المبادرة فحسب وإنما يمنع قيام السلام.

وأما القول بجهل الرأي العام الإسرائيلي بالمبادرة واستغلال الساسة الإسرائيليين لذلك، وأن علينا أن نبذل جهداً إضافياً لإعلامهم وإقناعهم هم وحلفاؤهم، فربما يكون هذا القول صحيحاً، وقد شرح الملك عبد الله الثاني ملك الأردن هذا الأمر بكل صراحة ووضوح في خطابه الضافي أمام الكونغرس الأمريكي وإذا بالرد السلبي الإسرائيلي يأتي: عدلوها أولاً.. ونقول لهم اقبلوها أولاً، وتعالوا إلى مائدة التفاوض.. لعلنا نصل إلى حل عادل ومقبول من الجميع يتمشى مع صحيح القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا في مفترق طرق، فاما أن نتحرك نحو سلام حقيقي مقبول نحن جاهزون له، واما استمرار بل وتزايد في وضع التوتر الأقصى، وكثيرون جاهزون له.

فإذا انتقلنا إلى العراق فالمأساة كبيرة ولكن الموقف العربي منها واضح منذ اللحظات الأولى لسقوط النظام السابق، وهو مساعدة العراق الجديد على عبور الأزمة الضخمة التي كان واضحاً أنها في سبيلها إلى الظهور فور وقوع الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣، ورغم الشكوك الكبيرة التي صاحبت هذه الحرب بالنسبة للأهداف الحقيقية وراءها، فقد قبل النظام

العربي أن يشغل مجلس الحكم الانتقالي الذي أنشئ آنذاك مقعد العراق في الجامعة العربية احتضاناً للعراق وحفاظاً على كيانه ومستقبله، ومن ثم أضيفي الشرعية على الوضع الجديد رغم أنه كان محل جدل كبير، ثم اقترح النظام العربي مسار المصالحة الوطنية كمنخرج للالزمة الطاحنة فيه، وهو ما بشر بتقدم في حينه لولا قوى سلبية عملت على نسف كل فرص المصالحة ليبقى العراق يعاني الطائفية والمذهبية ومن ثم يعاني من الانفصام الوطني ومظاهره الدموية.

إن مسيرة الحل في العراق يمكن أن تنطلق إذا ما اعترفت كافة القوى ذات الشأن والعلاقة بأن الوضع يحتاج إلى حل سياسي وليس معالجات أمنية فقط، فليست العبرة بعدد الجنود وإنما بموضوعية المقاربة ونجاعته.

إن الانقسام والصدام بين الشيعة والسنة في العراق والسياسات التي تعمل على تأجيجه أو استئماره، وعدم الوعي بإبعاده المأساوية يمكن أن تشعل حريقاً إقليمياً هائلاً لن يخرج منه منتصر واحد داخل العراق أو حوله أو فيما وراء البحار.

ومن هنا كان القرار العربي الاستراتيجي بأن إنقاذ العراق مسؤولية وطنية عراقية في المقام الأول ونحن نتابع باهتمام السياسة التي تبدو بازغة للتواصل مع مختلف القوى السياسية العراقية دون استثناء، إن إنقاذ العراق مسؤولية وطنية عراقية نعم، ولكنه في الوقت نفسه مسؤولية عربية، مثلما هي مسؤولية على دول الجوار أن تساعد على عبوره إلى شاطئ السلام، ومسؤولية دولية أن تُعاون على تحقيق ذلك.

وإذا كنا في العالم العربي نفهم أن لآخرين غيرنا مصالح مع العراق، فيجب أن يكون مفهوماً لدى هؤلاء أن للعرب مصالح ضخمة في العراق ومعه، وأن الحل يكمن في التوصل إلى تفاهم عام يحمي مستقبل العراق الواحد الحر، ويطلقه نحو آفاق أرحب على قاعدة من الديمقراطية الحقيقية، والبعد عن الطائفية والمذهبية، وفي ظل الدستور الذي يتوافق عليه ويحتمى به الجميع.

وفي هذا فموقف الجامعة العربية واضح في قراراتها، وآخرها القرار المطروح أمام هذه القمة والمرفوع من مجلس الوزراء بالمعايير التي يتطلبها حل الموقف، ومن ناحية أخرى، فالجامعة العربية على استعداد لاستئناف مؤتمر المصالحة الجامع الذي عقد في رحابها في نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٥ وطبقاً للوثقتين الأساسيتين اللتين تم الاتفاق عليهما من قبل كافة الفرقاء العراقيين في القاهرة في عام ٢٠٠٥ ثم عام ٢٠٠٦، حيث انعقد في الجامعة العربية اجتماع آخر للجنة مثلت مختلف التوجهات لمعاودة البحث في استئناف عملية المصالحة، وتضم الوثيقتان النقاط الأساسية التي توافق عليها ممثلو الفاعليات العراقية سياسية ودينية وحكومية ومعارضة، وتعتبر أساساً مهماً لعملية المصالحة العراقية. وهذه الوثائق وثائق رسمية وتاريخية للجامعة الدول العربية،

وسوف يستمر العمل السياسي العربي على أساسها باعتبارها منطلقاً للاتفاق بين مختلف الفئات العراقية بصرف النظر عن عرق أو مذهب أو دين.

وبالإضافة إلى ذلك فالعمل من الآن فصاعداً يتطلب جهداً مشتركاً في إطار الجامعة العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي ودول الجوار وكافة الجهات الدولية المعنية الأخرى، إن إعادة إطلاق مسيرة الوفاق العراقي أصبح ضرورة ملحة وسوف نعمل على تنفيذ ذلك وفقاً لما تصدرونه من قرارات في هذا الشأن.

وأما لبنان العزيز علينا جميعاً فيبقى الوضع فيه رهناً للتوافق بين زعاماته وللتوازن بين مطالبهم واستحقاقاتهم، ولا شك أننا سوف نستمر في مساعينا العربية لتحقيق ذلك على أساس سلة المقترحات التي قدمتها الجامعة العربية وإمكانيات تطويرها، والمساعي التي تبذلها المملكة العربية السعودية والدول العربية المعنية، وذلك توصلاً إلى إقرار المحكمة وكشف الحقيقة في الجريمة الكبرى التي أودت بحياة الشهيد رفيق الحريري ورفاقه.. وهذا مطلب عادل، وكذلك إلى حكومة الوحدة الوطنية لتقود البلاد وسط العواصف التي يتعرض لها لبنان حالياً، وهذا مطلب وطني، بالإضافة إلى تمهيد الطريق للاستحقاقات الانتخابية القادمة رئاسية أو برلمانية.

فإذا انتقلنا إلى السودان، وإلى دارفور خاصة، فيبقى الأمر محكوماً بالعناصر التالية:

أولها: الإسراع في إطلاق العملية السياسية، وتوسيع قاعدة اتفاق أبوجا للسلام في دارفور ليلتحق به غير الموقعين عليه.

وثانيها: تحقيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان فيما يتعلق بالنهج الخاص بنشر قوة حفظ السلام طبقاً لما تم الاتفاق عليه في أديس أبابا.

وثالثها: أهمية تضافر البعد التنموي مع الجانب السياسي في معالجة قضية دارفور والعمل على سرعة عقد مؤتمر الحوار بين أهل دارفور، وتفعيل صناديق التنمية والتعويض، واحتضان الدارفوريين في مؤسسات الحكم الاتحادي.

ورابعها: تجنب الميل الذي استشرى نحو اتخاذ طريق العقوبات والقسر وسيلة لفرض حلول إذ تؤدي إلى إثارة الأطراف ضد بعضها البعض وإلى تعقيد الموقف. إن التفاهم بين أطراف النزاع أساس مهم للوصول إلى حلول دائمة ومستقرة، وقد سرت كثيراً أن أرى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة الذي أتمنى له التوفيق في مهامه الكبيرة متفهماً لأعباء قضية دارفور ولأهمية الوصول إلى تفاهم بشأنها بين الأطراف الثلاثة الرئيسية: الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وحكومة السودان.

وخامسها: تمكين المنظمات الإنسانية من أداء عملها الإنساني المهم والمطلوب، وأهمية تركيز هذه المنظمات على مهمتها العظيمة هذه دون تدخل في الموقف السياسي.

وهنا لم يغيب عن الجامعة العربية ضرورة المساهمة في تحسين الأوضاع الإنسانية في دارفور فأرسلت تباعاً العديد من البعثات الطبية والغذائية، وقد لمست خلال زيارتي لدارفور حضوراً عربياً على الصعيد الإنساني في معسكرات النازحين، غير أن هذا الحضور لا يزال يحتاج إلى تعزيز وإلى المزيد من الدعم وخاصة من قبل المجتمع المدني العربي حتى يضطلع بدور أكبر في رفع المعاناة الإنسانية لأهل دارفور.

وقبل أن أنتهي من موضوع السودان أجد لزاماً عليّ الإشارة إلى أن الدول العربية وصناديق التمويل والاستثمار العربية مدعوة بقوة للمساهمة في تنمية جنوب السودان، وفي هذا الصدد شرعت الجامعة العربية في افتتاح مكتب لها في جوبا بجنوب السودان ليتولى المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ وتنسيق العون التنموي العربي لجنوب السودان.

إن انشغال الدول العربية بالتحديات والضغوط الخارجية وبتكاثر القضايا الإقليمية لا ينبغي له أن يترك قضية وحدة السودان تواجه مصيرها بعيداً عن دور عربي فاعل يعزز بمشروعات التنمية والاستثمار حتى تكون الوحدة السودانية خياراً جذاباً لأبناء جنوب السودان.

وأخيراً وليس آخراً فإن الوضع بالصومال يظل مدعاة لقلق كبير، وقد قامت الجامعة العربية تحت الرئاسة السودانية ببذل أقصى الجهد في تشجيع الأطراف الصومالية للتوصل إلى حلول سلمية وقد شهدت الخرطوم عدة جولات من المحادثات الصومالية برعاية الجامعة العربية، غير أن حركة الأحداث دفعت إلى اتجاه آخر ويتطلب الأمر اليوم تضافر الجهود دولياً وإقليمياً وصومالياً للتعامل مع الوضع وفقاً للأسس التالية:

الأول: دعم الشرعية الصومالية وتأييد النظام الذي يرأسه الرئيس عبد الله يوسف.

والثاني: تأييد ما قرره الاتحاد الأفريقي من إرسال قوات لحفظ السلام لدعم الشرعية والحركة نحو تطبيع الحياة هناك، ونحو انسحاب القوات الاثيوبية وتأكيد احترام سيادة الصومال على أراضيه.

والثالث: أهمية الحوار والمصالحة بين القوى السياسية في الصومال ومساعدة الحكومة على قيادة الأمور نحو ذلك الحدث الأهم في مسيرة قيام الصومال الجديد.

الرابع: الدعوة تمهيدا لذلك وللمساعدة على حدوثه، إلى مؤتمر يعقد لإعادة إعمار الصومال، وفي ذلك فائق أن الدول العربية واستثماراتها لن تكون بعيدة ولا مترددة.

وبهذه المناسبة أرحب بالرئيس مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا رئيس منظمة الإيجاد والبروفسور ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وأؤكد على الرغبة المشتركة لدى الجانبين العربي والأفريقي لوضع التوصيات اللازمة لتفعيل التعاون العربي الأفريقي وإزالة العوائق التي تعترض مسيرته على أسس جديدة ورؤية شاملة لمختلف مجالات التعاون كي تعتمد في أقرب الآجال على أعلى مستوى سياسي بين الطرفين الشقيقين والمتفاعلين العربي والأفريقي.

وفي إطار معالجة القضايا السياسية أشير إلى الدعم العربي لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاثة المحتلة وإيجاد حل سلمي لهذا النزاع وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وفي نهاية تقريرتي عن الوضع الأمني والسياسي أود أن أشير إلى أمرين أولهما الملف النووي في الشرق الأوسط وهنا فلا يزال رأي الجامعة العربية كما قرره القمة وقراراتها وقرارات المجالس الرسمية فيها يقوم على أساس:

- معارضة وجود أي برامج نووية عسكرية لدى أي من دول المنطقة وبلا استثناء.
- رفض الطرح الخاص بإمكان وجود برنامج عسكري نووي مقبول أو مسكوت عنه وآخر مرفوض يقتضي الإدانة والعقاب.
- حق كل الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار في الحصول على التكنولوجيا النووية والحق في المعرفة النووية وتدريب علومها والتعاون نحو تحقيق ذلك.
- ضرورة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أن تغطي كافة انحاء دون استثناء، وإلا لا يكون هناك داع لهذه المنطقة.
- أن الحوار والمفاوضات هي الطريق لمعالجة هذه الملفات، مثلما حدث ويحدث في مناطق أخرى، بعيداً عن الإجراءات القسرية التي لا تخدم بالضرورة أهدافاً تتمشى مع متطلبات الأمن الإقليمي.

وفي سياق المحور الإستراتيجي والأمني في المنطقة، لابد من الإشارة أيضاً إلى الحملة المستعرة ضد الهوية الثقافية المميزة لهذه الأمة، والتي تستند إلى مقولة عدوانية حول حتمية صراع الحضارات لتبذر بذور الشك في كل ما هو عربي أو مسلم، حتى أضحت مشكلة سياسية وأمنية، إقليمية ودولية، تهدد أمن هذه المنطقة والاستقرار العالمي، بدل أن تكون مجاًلاً مفتوحاً للحوار مع الآخر وللتفاعل البناء والحر معه.

في ضوء كافة هذه التحديات التي تهدد أمن المنطقة تهديدا جديا، فقد قررتم في قمة الخرطوم إنشاء مجلس السلم والأمن في إطار جامعة الدول العربية، يهتم بمتابعة هذه الأمور جميعا وغيرها، وتأثيراتها الأمنية، والمجلس وهو يتأهب لدخول حيز النفاذ بعد اكتمال العدد المقرر للتصديقات العربية سوف يعطى لعمليات حفظ السلام في العالم العربي مكانها ودورها، كما سيتولى إدارة عملية فض المنازعات بين الدول العربية بالإضافة إلى كونه في حالة انعقاد دائم، ووجود خاصية التنسيق مع مجلس الأمن ومع مجلس السلم والأمن الأفريقي لتنتقل هذه المنظمة إلى أسلوب آخر في التعامل الفوري المانع لتدهور المشاكل ووقوع الحروب.

السيد الرئيس خادم الحرمين الشريفين،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يسرني فيما يتعلق بالخور التنموي، أن أشير إلى الحركة الإيجابية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإلى حقيقة أن هناك قفزة لا بأس بها في حركة التبادل التجاري البيني بين الدول العربية.

كما يسرني أن أشير إلى تقدم المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات بين عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى النشاط الكبير الذي تقوده الأمانة العامة لمعالجة الموضوعات المتعلقة بالقطاعات الخدمية العربية وبخاصة ذات الصلة بقطاعات النقل والسياحة والربط الكهربائي والتنمية المستدامة وعملية تطوير المجالات الزراعية والصناعية، وفي هذا فمعروض على القمة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية.

وتجدون في التقرير التفصيلي المعروض على حضراتكم خطوات تفصيلية تتصل بمجالات التعاون العربي في مجالات البيئة والتنمية المستدامة والإسكان والتعمير والأرصاء الجوية والطاقة، بل أن النشاط امتد ليغطي قطاعات أخرى في المجال الاقتصادي مثل الإحصاء وقواعد المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي ذلك، فإن مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي تلقى دفعة كبيرة بالمبادرة المصرية الكويتية المطروحة على هذه القمة، والتي تقترح عقد قمة عربية تخصص للمسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية العربية، ليكون لها عوائد سريعة ومباشرة للمواطن العربي، وتعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية، وإنني إذ أرحب بهذه المبادرة أقترح أن يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بعملية الإعداد لهذه القمة.

ومن ناحية أخرى، فكم يسعدني أن ابلغ القادة العرب بأن ما قررتموه في قمة الخرطوم خاصا بالتعليم وتحديثه قد تم تنفيذه. وقد أوليت هذا الموضوع اهتمامي الشخصي ويشرفني أن أقدم في هذه الدورة تقريراً ضافياً يمثل محصلة لعمل دؤوب تم خلال العام الماضي شاركت فيه منظمات عربية ودولية متخصصة مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الاليكسو)، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والاسيسكو واليونسكو واليونسيف بالإضافة إلى الأمانة العامة للجامعة التي نظمت عدداً من اللقاءات الفكرية لخبراء في مختلف التخصصات ذات الصلة بقضايا التعليم، وتم مراجعة تقارير عربية ودولية تضمنت تقييماً لأوضاع التعليم في الدول العربية.

ويرفع التقرير عدداً مهماً من التوصيات تهدف إلى تحديث منظومة التعليم في العالم العربي، وإنشاء عدد من المؤسسات على رأسها إنشاء الهيئة العربية لضمان جودة التعليم واعتماده، وإقامة المرصد العربي لتطوير المنظومة العربية للتعليم، هذا بالإضافة إلى دراسات تحليلية ومقترحات خاصة بالتعليم في مختلف مراحله تتعلق بتطويره وتحديثه.

السيدات والسادة،

بالإضافة إلى المبادرة الخاصة بتحديث التعليم فالعمل يسير على قدم وساق لتنفيذ ما تناولته وثائق الإصلاح الصادرة في قمتي تونس والجزائر، وها نحن نُشيد ونحيي هذه الخطوة المهمة التي خطتها موريتانيا نحو تحقيق وتوثيق المسار الديمقراطي، كما نتابع باهتمام حركة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجارية في الوطن العربي وعلى رأسها قوانين تمكين المرأة والنمو في نشاط المجتمع المدني.

وأود أن أشير في مجال الإصلاح إلى أن الخطوات التي قطعتها الدول العربية على طريق الإصلاح ستتكاثر ثمارها ليشعر بها المواطن العربي بشكل متزايد مع تضاعف جهود محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله، ونتوقع أن ترتفع مؤشرات مكافحة الفساد في الدول العربية والتي ترصدها العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى مصاف الدول التي نجحت في محاربة هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً على جهود التنمية.

نعم مازال هناك الكثير الذي ينتظره الناس في مجال التحديث والإصلاح، بل ويستحقونه، والآمال معقودة على مسيرة مستدامة وجريئة.. إننا في القرن الحادي والعشرين وهو قرن له سماته وتطلعاته، ولن يكون العرب خارج التاريخ عندما نأتي إلى التطور والتطوير وهو ما تنادي به الأغلبية الغالبة من المواطنين العرب، الذي انعكس في الوثائق التاريخية التي صدرت في هذا الشأن بقمة تونس في مايو/أيار من عام ٢٠٠٤.

وأخيراً وليس آخراً آتت إلى حركة إصلاح هياكل الجامعة العربية حيث انطلقت عملية إصلاح شاملة. تضمنت إقامة مؤسسات جديدة وفي مقدمتها البرلمان العربي الانتقالي الذي احتفلنا في شهر ديسمبر/ كانون أول الماضي بمرور عام على إنشائه والذي يبني الذراع التشريعي ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك، بالإضافة إلى مجلس السلم والأمن العربي، وإلى تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعم سلطاته الإشرافية على مجمل الأنشطة العربية الجماعية في المجالات التنموية، وفتح أبواب المشاركة أمام المجتمع المدني، بالإضافة إلى تحديث الأمانة العامة وتطوير أساليب عملها ورفع مستوى أدائها وتنشيط عدد من الملفات الهامة والجديدة ضمن أجندة الجامعة العربية مثل الموضوعات ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وحوار الحضارات، وعرب المهجر، والاهتمام بالتنمية المستدامة وقضايا التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وأثرها على البيئة والثروات الطبيعية في العالم العربي.

كما تم وضع وتعزيز أطر تنظيم علاقات التعاون العربي الجماعي مع مختلف التجمعات والكيانات والدول النافذة في العالم ومن بينها الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد، ودول أمريكا الجنوبية، والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والهند واليابان وتركيا وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة.

وختاماً أود أن أرحب بالضيوف الذين شاركوا اليوم في افتتاح أعمال هذه القمة وأخص بالذكر الرئيس الباكستاني برويز مشرف والرئيس الكيني موي كيباكي ورئيس وزراء ماليزيا السيد عبد الله البدوي ورئيس وزراء تركيا السيد رجب طيب أردوغان ونائب رئيس اندونيسيا السيد محمد يوسف كلا إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الرئيس ألفا عمر كوناري والدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي السيد خافيير سولانا والشيخة هيا راشد آل خليفة رئيسة الدورة (٦١) للجمعية العامة للأمم المتحدة والسيدان وزير الخارجية إيران والنرويج وممثلي روسيا وأسبانيا والصين والهند واندونيسيا واليابان والبرتغال وسلوفينيا وكوبا.

أتمنى للمؤتمر الموقر التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البيان الصحفي الصادر

عن اجتماع المنظمات الإقليمية والدولية على هامش أعمال القمة

بشأن عملية السلام في دارفور

بناء على دعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، عُقد اجتماع حول قضية دارفور على هامش أعمال قمة الرياض في ٢٨/٣/٢٠٠٧، ضم كل من فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، والسيد بان كي مون السكرتير العام للأمم المتحدة، والبروفيسور ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. كما شارك في الاجتماع سمو الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية والدكتور لام أكول وزير خارجية السودان.

وقد ناقش الاجتماع تطورات قضية دارفور من جميع جوانبها، حيث حث خادم الحرمين الشريفين مختلف الأطراف على ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية أبوجا للسلام في دارفور والتفاهات التي تم التوصل إليها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية في كل من أديس أبابا وأبوجا، وأكد على ضرورة تكثيف التعاون بين كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعاجلة لل نزاع وإنهاء المعاناة الإنسانية في دارفور.

وفي ضوء العرض الذي قدمه فخامة الرئيس السوداني ومداخلات كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة العربية، خلُص الاجتماع إلى الاتفاق على عدد من الإجراءات العملية لتذليل العقبات التي تحول دون الإسراع في تنفيذ اتفاقية السلام في أبوجا والتفاهات التي تم التوصل إليها بعد ذلك في كل من أديس أبابا وأبوجا، ومن ضمن هذه الإجراءات، العمل على ضم الحركات غير الموقعة على اتفاق أبوجا إلى عملية السلام بهدف تسريع جهود المصالحة الوطنية. وكذلك دعوة اللجنة الثلاثية بعضوية كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية، لاجتماع عاجل على مستوى الخبراء المعنيين للتوصل إلى اتفاق حول حزمة الدعم الثقيل والإسراع في الاتفاق على اسم الممثل المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، والانتهاء من تحديد حجم القوات الأفريقية وتسليحها والدعم اللوجستي والفني والمراقبة والتمويل وسبل مشاركة الأمم المتحدة لدعم هذه العملية في المرحلة الثالثة وفقاً للتفاهات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية في هذا الشأن.

كما رحب المجتمعون بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة في السودان يوم ٢٨ مارس/ آذار ٢٠٠٧ بشأن تسهيل دخول المعونات الإنسانية للمدنيين في دارفور وتيسير عمل المنظمات الإنسانية هناك.

الرياض: ٩ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ

٢٨ مارس/ آذار ٢٠٠٧

ق/19(03/07)62- ص (0255)

Communiqué Meeting On Somalia

On the Margins of the Arab Summit

Riyadh: 9/3/1428-28/3/2007

H.R.H Prince Saud Al-Faysal convened an informal meeting of UN Secretary-General Ban Ki-moon, OIC Secretary-General Ekmelledin Ihsanoglu, AU Chairperson Alpha Oumar Konare, LAS Secretary-General Amre Moussa, EU High Representative Javier Solana and Kenyan FM Raphael Tuju to discuss a coordinated way forward on Somalia. Following a thorough discussion of the issues involved, the group came to the following consensus:

- The situation in Somalia is becoming increasingly urgent. While resolution is first and foremost the responsibility of the Somalis themselves, the international community must pay close attention at taking early action to assist;
- The rapid expansion of AMISOM is essential to provide security for the process and allow an early withdrawal of the Ethiopian troops. It is critical to ensure there is no gap between the departure of Ethiopian forces and the deployment of AMISOM forces;
- National reconciliations is key to resolving the crisis and it must be inclusive to succeed. A National Reconciliation Conference must be well-prepared and include all relevant groups;
- Adequate security, conference preparations, and inclusive representation are required to achieve progress in the process of reconciliation. The effort that will start on 16 April should be the beginning of a process to achieve these objective.
- The April 3 Cairo meeting of the Contact Group, plus OIC, can start the discussion on these issues. It should develop a strategy for promoting an inclusive reconciliation process, with a clear timetable to move the process forward quickly.
- The progress in Somalia should allow for early action by the United Nations Security Council to establish a peacekeeping force to replace AMISOM. Such a mandate would have to be carefully written to avoid past missteps in Somalia. Work needs to start on training a national security force to bear part of the security.
- A solution to the Somalia crisis will take a sustained effort by the Somalis and the international community Members of the group will provide and urge the international community to provide sufficient funds if agreement can be reached.
-

البيان الصحفي الصادر
عن اجتماع المنظمات الإقليمية والدولية على هامش أعمال القمة
بشأن الوضع في الصومال
الرياض: ٩/ ٣/ ١٤٢٨هـ - ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧ م

عقد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية اجتماعاً على هامش القمة حضره أصحاب المعالي الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للجامعة العربية، والممثل الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ووزير خارجية كينيا وذلك لبحث سبل التحرك المشترك لتحقيق التقدم المطلوب في الملف.

وبعد مناقشة مستفيضة للقضايا المطروحة في هذا الإطار، توصلت المجموعة إلى توافق حول ما يلي:

- يكتسي الوضع في الصومال أهمية استثنائية، وإذا كانت مسؤولية الحل تقع أساساً على عاتق الصوماليين أنفسهم، فإن على المجتمع الدولي مراقبة التطورات عن كثب لتدارس العون المطلوب لتحقيق هذا الهدف.
- إن الإسراع في زيادة قوات "بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)" أمر حيوي لتوفير الأمن بما يسمح بتحقيق انسحاب مبكر للقوات الإثيوبية، ومن المهم ضمان ألا تحدث فجوة بين رحيل القوات الإثيوبية وانتشار قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM).
- إن المصالحة الوطنية هي مفتاح الحل للأزمة وينبغي أن تكون شاملة لتحقيق النجاح، ومن ثم يجب أن يتم التحضير الجيد لمؤتمر المصالحة الوطنية بحيث يشمل جميع القوى الصومالية المعنية.
- إن توفير الأمن، والإعداد الجيد للمؤتمر وشمولية التمثيل تظل متطلبات هامة لتحقيق تقدم في عملية المصالحة. إن الجهد الذي سيبدأ في ١٦ إبريل/نيسان ٢٠٠٧ يجب أن يكون بداية لعملية تعمل على تحقيق هذه الأهداف.
- يمثل اجتماع مجموعة الاتصال في القاهرة في ٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ بمقر جامعة الدول العربية والذي ستشارك فيه منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة لبدء النقاش حول هذا القضايا، بحيث يتم بلورة إستراتيجية لتشجيع مسيرة شاملة للمصالحة تتضمن جدول زمني واضح لدفع المسيرة للإمام وبسرعة.
- إن إحراز تقدم في الصومال سيسمح لمجلس الأمن باتخاذ إجراء سريع لإنشاء قوات

* ترجمة للبيان الأصلي الصادر باللغة الانجليزية.

لحفظ السلام تحل محل (AMISOM)، على أساس تفويض مصاغ بدقة لتلافي عثرات الماضي في الصومال، والبدء في تدريب قوة أمنية وطنية لتحمل المسؤولية الأمنية.

– يتطلب حل الأزمة الصومالية جهداً مستمراً من قبل الصوماليين والمجتمع الدولي، وعند التوصل إلى اتفاق يمكن لأعضاء المجموعة المشاركة في هذا الاجتماع أن تساهم في توفير الأموال اللازمة، وأن تدعو المجتمع الدولي للمساهمة أيضاً في هذا المجال.

ق/١٩ (٠٧/٠٣) - ٠٨ - نث (٠١٧٩)

قائمة

أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين

في القمة (د.ع ١٩)

قائمة

أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (١٩)

مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين
معالي السيد محمد الغنوشي الوزير الأول ممثل الجمهورية التونسية
فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله رئيس جمهورية جيبوتي
خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية
فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان
فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
معالي السيد علي محمد جيدي رئيس وزراء جمهورية الصومال
فخامة الرئيس جلال طالباني رئيس جمهورية العراق
صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء
سلطنة عمان
فخامة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر
فخامة الرئيس أحمد عبد الله محمد سامي رئيس جمهورية القمر المتحدة
صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت
فخامة الرئيس العماد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية
فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية
صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد الملكة المغربية
فخامة الرئيس العقيد أعلى ولد محمد فال رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
فخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية